

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٥٧

الاثنين ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



12-30482 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، أستراليا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سري لانكا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كندا، كوبا، لبنان، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيكاراغوا، اليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2012/247 وفيما يلي نصها:

> ”يشرفني أن أطلب قيام مجلس الأمن، جريا على ممارسته السابقة، بدعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستُعقد يوم الاثنين، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي للمجلس وجريا على الممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): إن تحقيق وقف كامل ومستمر للعنف والبحث عن حل سلمي للأزمة في سوريا في صلب الجهود التي نبذلها في الشرق الأوسط. وقد اتخذ المجلس إجراء حاسما يوم السبت بالإذن بنشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا استجابة لاقتراح الأمين العام الذي رحب بشدة باتخاذ القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) بالإجماع. وسيقدم المبعوث الخاص المشترك ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إعلامية غدا بشأن المساعي الحميدة ونشر المراقبين. ولذلك، سأقتصر في ملاحظاتي على بضع النقاط ذات الأهمية الحاسمة قبل أن أتحول إلى القضية الإسرائيلية الفلسطينية.

إننا نمر بفترة حاسمة في سوريا. فوقف العنف المسلح لا يزال غير مكتمل. وقد سقط عدد كبير جدا من القتلى. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تمر دون عقاب. ويحدونا الأمل أن يساعد نشر المراقبين على وقف أعمال القتل

وتوطيد الهدوء. غير أن الهدف ليس بوضوح تجميد الحالة ولكن تهيئة الظروف لبدء عملية سياسية جادة وذات مصداقية. وقد دعا المبعوث الخاص المشترك كلا من الحكومة والمعارضة إلى الدخول في هذه العملية باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. ومن الضروري أن تنفذ الحكومة السورية بالكامل وعلى الفور التزاماتها بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات العسكرية من المراكز السكانية. والعمل بشأن الجوانب الأخرى لخطة النقاط الست لا يقل أهمية. والتدابير التي اتخذتها السلطات السورية حتى الآن، بما في ذلك بشأن الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية واحترام الحق في التظاهر السلمي، ليست كافية بشكل واضح. وهذان الأمران سيكونان من العناصر الحاسمة لتهيئة الظروف لإيجاد حل سياسي من خلال الحوار السلمي.

ووضع حد لمعاناة الناس الأكثر تضررا من القتال لا يزال أيضا من الأولويات المتقدمة لجهودنا الجماعية. وقد عُقد الاجتماع الثاني للمنتدى الإنساني بشأن سوريا في ٢٠ نيسان/أبريل في جنيف. وجمعت هذه الآلية الهامة، التي ترأسها الأمم المتحدة وتشترك في تيسيرها منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، نحو ٣٥٠ مشاركا من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية. وأقر ممثلو الحكومة السورية بأن هناك احتياجات ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، لم يُحرز تقدم يذكر حتى الآن على صعيد السماح بالوصول الكامل وبلا عوائق للوكالات الموجودة في الميدان وزيادة قدراتها اللازمة لضمان توفير المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب. ونحث الحكومة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير الاستجابة الإنسانية، حيث أن هناك مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. ونرحب في هذا الصدد بتعبئة الدعم السخي للمانحين في اجتماع المنتدى الإنساني بشأن سوريا.

أود الآن أن أنتقل إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يشكل أولوية غير منقوصة. وقد سعد الأمين العام بالانضمام إلى شركائه في المجموعة الرباعية في واشنطن العاصمة في ١١ نيسان/أبريل من أجل التدبر في التطورات التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية وشق طريق إلى الأمام استنادا إلى بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. واستمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية إلى إحاطة إعلامية قدمها وزير الخارجية الأردني ناصر جودة بشأن الجهود الأردنية المتواصلة لتشجيع المحادثات الاستكشافية. وبعد فترة توقف، اجتمع المفاوضون مرة أخرى في عمان في أوائل نيسان/أبريل واتفقوا على تبادل رسائل تحدد مواقفهم. وبعد ذلك، استمر كل من الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو في إعادة التأكيد على رغبته في التفاوض. وعلى الرغم من أن البيئة لا تزال هشة، لا بد من الترحيب بأي فرصة لإجراء حوار من أجل استئناف مفاوضات ذات مغزى ودعمها.

وكما جرى الاتفاق عليه سابقا بين الطرفين، اجتمع وفد فلسطيني رفيع المستوى في ١٧ نيسان/أبريل مع رئيس الوزراء نتنياهو في القدس لتسليم رسالة من الرئيس عباس. وقال رئيس الوزراء نتنياهو إنه يعتزم الرد خطيا. وأشار بيان مشترك صدر عقب الاجتماع إلى التزام إسرائيل والسلطة الفلسطينية بتحقيق السلام. ويحدونا الأمل أن هذا التبادل للرسائل يمكن أن يتيح الفرصة لمواصلة الحوار.

في الوقت نفسه، اعترفت المجموعة الرباعية بالحاجة الملحة إلى دلائل ملموسة على حدوث تقدم على أرض الواقع. وشددت خصوصا على ضرورة استمرار الدعم

الدولي للجهود الهامة التي تبذلها السلطة الفلسطينية لبناء المؤسسات. كما لفتت الانتباه إلى الحاجة إلى مساعدات بقيمة ١,١ بليون دولار لتلبية احتياجات التمويل المتكررة للسلطة الفلسطينية في عام ٢٠١٢. وحثت المجموعة الرباعية على سرعة الانتهاء من الجهود الرامية إلى حل المسائل المعلقة المتصلة بتحصيل إيرادات الضرائب والجمارك. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى تحسين تنمية المنطقة جيم في الضفة الغربية باعتبار ذلك أمرا محوريا لقدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء. والفلسطينيون يحتاجون إلى نظام عادل للتخطيط وتقسيم المناطق بحيث لا يضطرون لبناء هياكل غير مصرح بها تؤدي إلى أعمال هدم لا مبرر لها، والتي غالبا ما تؤثر على الأشخاص الأكثر ضعفا. والوصول إلى المنطقة جيم سيمكن أيضا من تنفيذ التنمية الحضرية التي تشتد الحاجة إليها، وخاصة في المناطق المتاخمة للمدن القائمة.

وفي سياق تذكير الطرفين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، كررت المجموعة الرباعية دعوتها لهما لتجنب الأعمال التي تقوض الثقة. وفي ظل غياب أي أفق سياسي، فإن هشاشة الحالة على الأرض تثير مخاوف خطيرة. وفي ٣٠ آذار/مارس، وبمناسبة يوم الأرض، نُظمت مظاهرات واسعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في غزة ولبنان والأردن، وبدرجة أقل، في مصر وسوريا. وأسفرت اشتباكات بين المتظاهرين وجيش الدفاع الإسرائيلي عن مقتل فلسطيني وجرح نحو ١٨٠. واستخدم الجيش الإسرائيلي تدابير للسيطرة على الجموع بهدف تقليل عدد الضحايا إلى الحد الأدنى، والتي لولاها لكان العدد أكبر. كما اتخذت قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة تدابير لتفادي سفك الدماء. وفي لبنان، اتخذت السلطات اللبنانية تدابير لمنع التوتر والعنف في المنطقة المجاورة مباشرة للخط الأزرق. غير أننا لا نزال نعي أنه في ظل البيئة الهشة الحالية، هناك دائما خطر من اندلاع أعمال عنف.

ويتضح هذا الخطر أيضا من الحوادث الأمنية التي وقعت في هذا الشهر. فقد أسفرت الاشتباكات بين المتظاهرين والجيش الإسرائيلي عن وفاة أربعة فلسطينيين وجرح ٢٩٣، بما في ذلك ٣٠ طفلا. ونفذ الجيش الإسرائيلي ٣١٤ عملية في الضفة الغربية المحتلة، قُتل خلالها فلسطيني واحد وأصيب ٢٤٨ فلسطينيا، من بينهم ١٢ طفلا، بجروح. كما جُرح جنديان من الجيش الإسرائيلي. وأُلقي القبض على ٢٠٩ فلسطينيين. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أوقف الجيش الإسرائيلي أحد كبار ضباطه لاعتدائه على ناشط أجنبي في الضفة الغربية وجنديا من قوات الكوماندوز قتل فلسطينيا أثناء دورة تدريبية في إحدى قرى الضفة الغربية. داهمت قوات الأمن الإسرائيلية في ٢ نيسان/أبريل، مركزا إعلاميا فلسطينيا في القدس الشرقية واستولت على المعدات والملفات. وفي حادثين وقعا في ٢ و ١٩ نيسان/أبريل، هاجم فلسطيني يحمل في الحالة الأولى ساطورا، مواطنين إسرائيليين في القدس الشرقية، لكن لم يصب أي واحد منهم بجروح تهدد حياته.

أحاطت المجموعة الرباعية علما بالتقدم الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وواصلت قوات الأمن الفلسطينية بذل جهودها فيما يخص حفظ النظام والقانون في الضفة الغربية. لكن وقعت بعض الحوادث. ففي ١٥ نيسان/أبريل، قتل ناشط فلسطيني وأصيب عدد آخر بجروح، في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن الفلسطينية التي كانت تقوم بمداهمات اعتقال بالقرب من جنين. وفيما يخص إنفاذ قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية للقوانين والنظام بشكل شفاف في الضفة الغربية، يساورنا القلق بوجه خاص جراء تقارير تتعلق بازدياد حالات اعتقال الصحفيين والمدونين وتهديدهم، بسبب تعبيرهم عن وجهات نظرهم.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عطاءات لبناء ما يزيد عن ١٠٠٠ وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، توجد ٨٧٠ منها في مستوطنة حار حوما الواقعة في القدس الشرقية، والباقي في مستوطنة في الضفة الغربية. وتقوض تلك الإجراءات الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، وتخالف القانون الدولي.

نتيجة لقضية رفعتها جمعية إسرائيلية للمستوطنين أمام إحدى المحاكم، جرى طرد أسرتين فلسطينيتين من الأسر اللاجئة، من منزليهما في قلب حي بيت حنينا الفلسطيني في القدس الشرقية. وجرى هدم ما مجموعه ٥٤ بناية فلسطينية، بما في ذلك ١٤ سكنا، في الضفة الغربية مما أدى إلى تشريد ١١٧ فلسطينيا، بمن فيهم ٦٣ طفلا.

يساور المجموعة الرباعية القلق جراء العنف المستمر الذي يمارسه المستوطنون في الضفة الغربية، وتدعو إسرائيل لاتخاذ تدابير فعلية، بما في ذلك تقديم مرتكبي تلك الأفعال إلى العدالة. في ٤ نيسان/أبريل، أخلت قوات الأمن الفلسطينية، ١٢ أسرة من المستوطنين اتخذت منزلا سكنا في الخليل.

إن الأمين العام يتابع حالة الأسرى الفلسطينيين في مراكز الاعتقال الإسرائيلية عن كثب. ولا يزال ٣٢٠ منهم رهن الاعتقال الإداري. وفي ١ نيسان/أبريل، انتهت حالة الأسيرة هناء شلبي، بعد موافقتها على ترحيلها إلى غزة، بعد إضرابها عن الطعام لمدة ٤٣ يوما. لكن جرت مظاهرات في غزة والضفة الغربية بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل، لإحياء ذكرى "يوم الأسير" الفلسطيني، وأفيد عن دخول ١٢٠٠ أسير فلسطيني في إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجا على ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين.

وإذ ننتقل إلى موضوع غزة، فإن المجموعة الرباعية بينما أعادت التأكيد على مواقفها السابقة، أشارت إلى أن الحالة في غزة وحولها ستظل غير قابلة للاستمرار، ما دامت لم تتوحد مرة أخرى مع الضفة الغربية، تحت إدارة السلطة الفلسطينية الشرعية المتقيدة بالالتزامات التي قطعتها منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها. ولم تشهد عملية المصالحة أي تقدم حتى الآن، منذ إعلان الدوحة في ٦ شباط/فبراير. وأكدت المجموعة الرباعية كذلك على أهمية استمرار الخطوات الرامية إلى معالجة احتياجات سكان غزة، ورحبت بموافقة الحكومة الإسرائيلية، خلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، على بناء الأمم المتحدة لمشاريع البنية التحتية في غزة.

سقط خلال هذا الشهر ما مجموعه ١٣ صاروخا، بما في ذلك صاروخ غراد واحد و ١١ قذيفة هاون أطلقت من غزة على إسرائيل، بينما قام جيش الدفاع الإسرائيلي بثلاثة توغلات وثلاث ضربات جوية لغزة. ونجم عن المواجهات في غزة وفاة مدنيين فلسطينيين وناشط واحد. وأصيب تسعة وثلاثون من المدنيين والناشطين الفلسطينيين بجروح. وقتل فلسطيني واحد، في أنشطة متعلقة بالنفق. وقتلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في ١ و ٣ نيسان/أبريل تباعا فلسطينيين، عندما اقتربا من السياج الأمني. وزعم أن الأول كان مسلحا وكان يحاول زرع متفجرات، لكن الثاني كان فتى يبلغ من العمر ١٧ عاما ولم يكن مسلحا. يتعين وقف الهجمات الصاروخية العشوائية من غزة على إسرائيل، ويتعين على القوات الإسرائيلية إظهار أكبر قدر ممكن من ضبط النفس.

أعدمت سلطات حماس القائمة بفعل الأمر الواقع، في ٧ نيسان/أبريل ثلاثة سجناء، أدين اثنان منهم بتهم جنائية واتهم واحد بالعمالة لإسرائيل. ونفذ الإعدام دون موافقة الرئيس عباس، كما يشترط ذلك القانون الأساسي الفلسطيني. ونددت منظمات حقوق الإنسان الدولية

والفلسطينية بشدة بسياسة الإعدامات التي لا تزال تسلكها حماس في غزة. وتواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى وقف السلطات الفلسطينية لجميع المحاكمات العسكرية.

وفي تطور آخر، في ٥ آذار/مارس، أفيد عن وقوع صاروخي غراد أطلقا من شبه جزيرة سيناء على مدينة إيلات الإسرائيلية. وسقط صاروخ بالقرب من منطقة سكنية وتسبب في أضرار بسيطة.

رحب الأمين العام بالاجتماع الأخير بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وبالتزاماهما المشتركة العلنية. والمهم الآن تحويل تلك الفرصة الهشة إلى فرصة من أجل التعزيز التدريجي للحوار، مع ضمان استمرار الدعم الدولي لجهود بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

دعوني أنتقل بإيجاز إلى لبنان. في ٤ نيسان/أبريل، نجا السيد سمير جعجع زعيم القوات اللبنانية مما يبدو أنه محاولة اغتيال، عندما أطلقت عليه رصاصتان في حديقة منزله، وكانتا على وشك إصابته. وتحقق السلطات اللبنانية في ذلك الهجوم الذي استهدف حياة أحد زعمائها السياسيين الرئيسيين.

لا تزال الحالة على طول الحدود اللبنانية مع سوريا مصدر قلق. ففي ٩ نيسان/أبريل، قتل مصور من شبكة الجديد التلفزيونية، في منطقة وادي خالد الحدودية بطلق ناري مصدره الجانب السوري من الحدود. وندد الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي وممثلو مجمل الطيف السياسي في لبنان بالحادث. وشرعت السلطات اللبنانية في إجراء تحقيق في الحادث، وطلبت من السلطات السورية إجراء تحقيقاتها.

تواصل الأمم المتحدة التنسيق عن كثب مع حكومة لبنان، بشأن توفير المساعدات لما يصل إلى ٧٠٠ ٩ لاجئ سوري مسجلين في شمال لبنان، فضلا عن المسائل المتعلقة بحمايتهم وتحديد مركزهم. وزار المنسق الخاص كل المنطقة في ١٧ نيسان/أبريل، والتقى بالممثلين السياسيين والأمنيين المحليين وباللاجئين السوريين. وفي سهل البقاع الشرقي في لبنان، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ما يناهز ٥٠٠ ٧ لاجئ سوري يتلقون المساعدات.

ظلت الحالة العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتسم بالهدوء والاستقرار بشكل عام. وتواصلت انتهاكات قوات الدفاع الإسرائيلية للأجواء بشكل شبه يومي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم سيدتي الرئيسة باسم فلسطين، وأهنئ كذلك بلدك الولايات المتحدة الأمريكية على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ولدينا ثقة تامة بقيادتكم. وأعرب أيضا عن تقديري للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على قيادتها البارعة للمجلس خلال شهر آذار/مارس. كما أعرب أيضا عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية المهمة التي قدمها السيد لين باسكو للمجلس اليوم.

رغم الهجمات الإسرائيلية التي لا هوادة فيها على حقوق وأرض الشعب الفلسطيني وعلى وجوده ذاته، فإنه يظل ملتزما بالسلام ولم يتخل عن تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك نيله حقه غير القابل للتصرف المتمثل في تقرير المصير في وطنه الأم. وتم التأكيد على ذلك من جديد في الرسالة التي بعثها الرئيس محمود عباس إلى رئيس الوزراء نتنياهو. إذ أنها إعادة تأكيد على التزامنا الحقيقي بمسار السلام، ودعوة مباشرة لإسرائيل القوة المحتلة من أجل وقف توسعها غير القانوني، وقمعها للشعب الفلسطيني، واحترام

القانوني الدولي، وعدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية لإحلال السلام.

عززت القيادة الفلسطينية قولا وفعلا التزاماتها وتقيدت بالحل التوافقي التاريخي الوارد في الإعلان الفلسطيني للاستقلال عام ١٩٨٨، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايتها منذ أكثر من عقدين، بهدف تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتحقيق السلام الشامل. والغريب أن ذلك الالتزام قد استمر رغم العدوان الإسرائيلي المنهجي، والاستيطان وانتهاكات حقوق الإنسان، التي تستمر من خلالها إسرائيل في التسبب في معاناة كبيرة للشعب الفلسطيني، وعرقلة عملية السلام وتقويض السلطة الفلسطينية والقضاء على مبادئ وأهداف حل الدولتين.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من عدم قيام المجتمع الدولي بمساءلة إسرائيل وحملها على الوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية إزاء فلسطين، من الواضح أنه لم يتجاهل أيضا الهدف النبيل المتمثل في إحلال السلام من أجل فلسطين وإسرائيل والمنطقة قاطبة. ويتجلى ذلك، من جملة أمور، في المبادرات العديدة والنداءات المتواصلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال فلسطين، من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والآلية الثلاثية التي تضم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ومؤتمر القمة لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية وغيرها. وبطبيعة الحال، تشمل هذه المبادرات جهود المجموعة الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد مؤخرا في بروكسل وبيان المجموعة الرباعية الصادر في ١١ نيسان/أبريل (انظر SG/2182)، ولو أنه لا يلبي التوقعات بالنظر إلى المسؤوليات الملقاة على عاتق المجموعة الرباعية.

كما يتجسد ذلك في ما يقدم لفلسطين من معونة إنسانية ومساعدة مالية. ومما لا شك فيه أنه يتجلى أيضا في ما أعرب عنه بقوة من مشاعر التضامن من لدن الأشخاص المحبين للسلام من جميع أنحاء العالم، الذين لا يزالون يدعمون شعبنا بجميع الأشكال. وهنا، ندين مرة أخرى استخدام إسرائيل للقوة المفرطة والتحريض ضد المدنيين الفلسطينيين المحتجين على الاحتلال، وضد النشطاء الدوليين الذين يدعمون فلسطين بصورة سلمية، بما في ذلك قتل مواطنة أمريكية، ريتشل كوري، والهجوم الإجرامي على أسطول التضامن الإنساني إلى غزة، الذي قتل فيه تسعة مدنيين أتراك، والحادث الأخير للاعتداء الوحشي الذي اقترفه قائد إسرائيلي على ناشط من نشطاء السلام النرويجيين وعدد من النشطاء الآخرين.

إن هذا الدعم بكل أشكاله يؤكد مجددا الالتزام الدولي بقضيتنا العادلة ويزيدنا صمودا. ولذلك السبب، وعلى الرغم من شدة يأسنا وإحباطنا، لم نفقد الأمل بعد فيما يتعلق بهدف تحقيق إنشاء دولة فلسطين المستقلة، ذات السيادة، لها مقومات البقاء، أراضيها متصلة، تنعم بالديمقراطية، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وحل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. غير أننا ندرك جميعا أن الأمل لا يمكن أن يستمر في فراغ. فبدون أفق سياسي موثوق، تتبدد آمالنا وقناعاتنا. واستمرار هذا الأفق يعرقله رفض إسرائيل احترام المعايير القائمة منذ أمد طويل فيما يتعلق بعملية السلام، المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها

المجموعة الرباعية، وإفلات إسرائيل الصارخ من العقاب، الذي يجعل السلام يبدو مستحيلا.

إن الإيمان بحل الدولتين يتناقص، لا سيما في ظل مواصلة إسرائيل لأنشطتها الاستيطانية غير القانونية في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، مما يفضي بناء إلى نقطة يتساءل فيها الكثيرون الآن عن إمكانية تحقيق ذلك الحل ويتزايد فيها احتمال النظر في إيجاد حلول بديلة. إن الفشل في إنهاء حملة الاستيطان الإسرائيلية، الذي سيمكننا من الخروج من المأزق واستئناف المفاوضات المباشرة، يهدد بتقويض كل ما تحقق حتى الآن وإطلاق مرحلة تتسم بقدر أكبر من عدم الاستقرار وانعدام اليقين.

وخلال الفترة التي أعقبت المناقشة التي عقدناها في شباط/فبراير، بل خلال مجرد الأيام القليلة التي تلت توجيه الرئيس محمود عباس لرسالته، واصلت إسرائيل حملتها الاستعمارية غير القانونية، بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والجدار، وهدم البيوت والمرافق الأساسية، وطرد الأسر الفلسطينية. ولا يزال المسؤولون الإسرائيليون يدلون ببيانات استفزازية بشأن توسيع المستوطنات، متنافسين فيما بينهم على من يصادر الأرض الأكثر شساعة، إلى جانب محاولاتهم الصارخة لترسيخ البؤر الاستيطانية غير القانونية على الأرض الفلسطينية، بما في ذلك محاولات رئيس الوزراء الإسرائيلي ذاته.

لقد وجهنا انتباه مجلس الأمن لهذه الإجراءات غير القانونية في الفترة الثانية في مدن بيت لحم والقدس الشرقية والخليل وضواحيها، فضلا عن الإجراءات الفظيعة التي ارتكبها المستوطنون بحق الفلسطينيين بدعم كامل من الحكومة الإسرائيلية. ومن المعلوم جيدا الآن أن الوجود الفلسطيني في العديد من تلك المناطق، لا سيما في القدس الشرقية، والطائفة المسيحية في منطقة بيت لحم وطائفة البدو في وادي الأردن، يتعرض لتهديد خطير، وسبل كسب الرزق، لا سيما في قطاع الزراعة، تتعرض للدمار، وتعيش طوائف برمتها، مثل الطوائف في الخليل، في ظل الإرهاب المستمر الذي يرتكبه المستوطنون المتشددون. ومن المؤسف أن مناشداتنا لم تجد نفعا، والمجلس لا يزال غير قادر على الاضطلاع بواجباته لوقف العدوان الإسرائيلي، وهو ما يزيد من زعزعة استقرار الحالة ويدمر تماما حل الدولتين.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي. فواجبات مجلس الأمن بموجب الميثاق واضحة، شأنها في ذلك شأن مسؤوليات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وواجبات الأطراف الرفيعة المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة. يجب اتخاذ تدابير جدية وعملية لإجبار إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وجميع ما يتصل بها من سياسات غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والبدء بصدق في المضي قدما صوب إنهاء هذا الاحتلال غير الشرعي والحربي الذي دام ٤٥ سنة.

ويجب على إسرائيل أن تتوقف عن توسيع شبكتها الكبيرة من المستوطنات وبناء الجدار، وتكف عن محاولاتها الاحتيالية بشأن إنشاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وعن تشريد الفلسطينيين، لا سيما في مناطق الضفة الغربية المعروفة بالمنطقة ''جيم''. وهنا، يجب أن نشير إلى أنه، على الرغم من أن المقصود بتحديد المنطقة ''جيم'' بموجب اتفاقات أوسلو، شأنها في ذلك الاتفاقات ذاتها، هو أن تكون تدبيرا مؤقتا، فإنها أصبحت مجمدة بمرور الوقت بفعل السلطة القائمة بالاحتلال بغية تحقيق مكاسبها غير القانونية الواضحة. وفي تلك المنطقة، لا تزال إسرائيل تضر على نحو خطير بالوجود الفلسطيني والتنمية الفلسطينية، مواصلة على وجه السرعة اتخاذ التدابير غير القانونية لتغيير التشكيلة

السكانية وطابع ومركز تلك المنطقة الشاسعة من الأراضي بغية تيسير ضمها بحكم الواقع، وهو ما يجب رفضه تماما.

كما تزايدت التوترات في الفترة الأخيرة بفعل اشتداد الأزمة المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين. فالآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، يزج بهم في السجن من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، التي تنتهك بصورة متواترة حقوقهم الإنسانية وتخضعهم للإهانة والتعذيب الشديدين. ومن بين هؤلاء الأسرى، احتجز المئات بموجب ''الاعتقال الإداري'' لشهور وسنوات بدون توجيه التهم إليهم أو محاكمتهم، والعديد من الفلسطينيين يقومون بالإضراب عن الطعام احتجاجا على تلك الممارسة غير القانونية، وخوض العديد منهم للإضراب عن الطعام لأكثر من شهر. وعلاوة على ذلك، وفي ١٧ نيسان/أبريل، وهو يوم التضامن الذي يحتفل به باعتباره ''يوم الأسرى الفلسطينيين''، انضم نحو ١ ٦٠٠ من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إلى الإضراب عن الطعام في احتجاج سلمي وغير عنيف على احتجازهم والظروف المزرية لاعتقالهم.

وندعو المجتمع الدولي إلى معالجة تلك الأزمة فورا. ويجب مطالبة إسرائيل باحترام واجباتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن السماح لها بمواصلة اعتقالاتها اليومية - إذ ألقي القبض على ما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ من الفلسطينيين منذ تبادل الأسرى في تشرين الأول/أكتوبر فقط، بما في ذلك إطلاق سراح البعض في ذلك التبادل - والمعاملة السيئة للأسرى الفلسطينيين، بدون أن تتاح للضحايا إمكانية الطعن القانوني في هذه السياسة، التي تحطم قلوب وعقول ومعنويات العديد من مواطنينا وتدمر نسيج مجتمعنا. إننا ندعو إلى إنهاء تلك الممارسة الإسرائيلية غير القانونية وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين.

كما وجهنا انتباه المجلس في الفترة الأخيرة إلى تصعيد إسرائيل لهجماتها على قطاع غزة، الذي شنت فيه السلطة القائمة بالاحتلال مجموعة من الضربات العسكرية على المناطق المدنية، بما في ذلك بحالات القتل خارج نطاق القانون، التي أدت في بضعة أيام في مطلع آذار/مارس إلى قتل ما لا يقل عن ١٨ فلسطينيا، من بينهم أطفال، وجرح عشرات من المدنيين الآخرين. كما شملت العمليات العسكرية الإسرائيلية هجمات على فلسطينيين كانون يخلدون ''يوم الأرض'' في ٣٠ آذار/مارس، أطلقت خلاله قوات الاحتلال القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصاعقة والرصاص الحي، وقتلت شابا وجرحت أكثر من ٣٠٠ شخص.

إن هذه الأعمال العدوانية تستمر في إلحاق الأذى بالشعب الفلسطيني، ولا سيما في غزة حيث لا يزال السكان المدنيون يعانون كثيرا من الآثار المدمرة للحصار الإسرائيلي والعدوان العسكري الإسرائيلي الإجرامي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - الذي، حتى اليوم، وللأسف الشديد لم تتحقق لا المساءلة ولا العدالة اللتان ما فتئ شعبنا وقيادته يطالبان بهما.

يجب أن تتوقف حملة إسرائيل الاستيطانية - وهي العقبة الرئيسية التي تعترض عملية السلام - فضلا عن الحصار المفروض على غزة، وسجن الفلسطينيين وجميع الأشكال الأخرى للعقوبات الجماعية ضد شعبنا، من أجل تجنب تصعيد التوترات وزيادة تدهور الحالة. يجب على مجلس الأمن أن يتحلى بالإرادة السياسية من أجل اتخاذ الإجراءات. ولا بد من الطلب إلى إسرائيل طلبا لا لبس فيه، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وبوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، احترام التزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لإنهاء التطبيق الانتقائي للقانون والإتيان بالذرائع المخجلة، التي لم تعمل سوى على تمكين إسرائيل من

الإفلات من العقاب. وإذا اختارت إسرائيل أن تتجاهل هذا الطلب – وبدلا من ذلك أن تعمل على ترسيخ الاحتلال والاستمرار في قمع الشعب الفلسطيني – فيقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية العمل لوضع حد لهذه الحالة غير القانونية.

في ذلك السياق، نؤكد على أهمية هذه الزيارة المقترحة للمجلس إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن هذه الزيارة، التي طال انتظارها، ستؤكد من جديد دور المجلس في تأمين السلام، وتعزيز مشاركته ومصداقيته. علاوة على ذلك، فإن من شأنها إتاحة المجال لأعضاء المجلس لتقييم مباشر للواقع في الميدان في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي يسترشد تفهمهم استرشادا أفضل بمختلف أبعاد الصراع والجهود المطلوبة للتغلب على العقبات التي تعترض المفاوضات المباشرة وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين وفقا لحدود ما قبل عام ١٩٦٧. نحث الدول الأعضاء في المجلس على اتخاذ قرار إيجابي في وقت قريب بشأن هذه المسألة.

علاوة على ذلك، نكرر دعوتنا الدولة الوديعة، سويسرا، لاتخاذ التدابير اللازمة لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة اتفاقية جنيف الرابعة لتحديد الوسائل اللازمة لضمان احترام الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. نؤكد على قيمة عقد هذا المؤتمر لدعم سيادة الامتثال، وإجبار إسرائيل على الامتثال والتأكيد مجددا على سيادة القانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك في ظل الاحتلال الأجنبي.

أختتم بياني مؤكدا من جديد على أن القيادة الفلسطينية لا تزال ملتزمة بتعهداتها الدولية والسعي لتحقيق السلام والعدالة وإعمال الحقوق وتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وفقا للشرعية الدولية.

حان الوقت لأن تحترم إسرائيل القانون وأن تستجيب في النهاية إلى الحل التوافقي الحقيقي والتاريخي التي قدمه الشعب الفلسطيني والدول العربية، على النحو المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية، التي مر عليها الآن عشر سنوات، وأن تستجيب لليد التي لا تزال ممدودة من أجل السلام. يجب على إسرائيل أن تثبت قولا وفعلا أنها جادة في إنهاء احتلالها العسكري للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ والتوصل إلى سلام شامل يمكِّن الشعب الفلسطيني في العيش بحرية في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق العدالة، بما في ذلك بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وإتاحة المجال أمام إسرائيل وفلسطين للتعايش السلمي والازدهار جنبا إلى جنب، وكذلك مع جميع جيراننا في المنطقة، وضمان مستقبل من الحرية والكرامة والأمن لجميع أبنائنا.

إذا استجابت إسرائيل مرة أخرى بالتعنت والإفلات من العقاب، وتقويض كل الجهود التي نبذلها وتعميق المأزق، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته لن يستسلما، ولكن سوف يستمرا في اتباع جميع السبل السلمية المشروعة السياسية والدبلوماسية والقانونية وغير العنيفة في الساحة الدولية، لضمان استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق السلام والعدالة. ونحن لن نوقف دعواتنا إلى المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم شخصيا، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم الفذة في مجلس الأمن لهذا الشهر.

قال تشرشل ذات مرة إنه في الوقت الذي تستغرقه كذبة ما للوصول إلى مسامع الناس في العالم، تكون الحقيقة ما تزال تسعى لإثبات نفسها. ففي الصحارى القاحلة في منطقة الشرق الأوسط، تجد الخرافات مرتعا خصبا للانتشار. وغالبا ما تظل الحقائق مدفونة في الرمال. فالخرافات التي تفبرك في منطقتنا تصل إلى خارجها – ويمكن أن تجد طريقها، بصورة مدهشة، حتى إلى هذه القاعة. وأود استخدام مناقشة اليوم كفرصة للرد على بضعة من الخرافات التي أصبحت عائقا دائما أمام مناقشتنا للشرق الأوسط هنا في الأمم المتحدة.

الخرافة الأولى هي الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو الصراع المركزي في الشرق الأوسط. إذا حللتم ذلك الصراع، فقد حللتم كل الصراعات الأخرى في المنطقة. لا يخطئن أحد؛ فمن المهم لإسرائيل والفلسطينيين التوصل إلى حل للصراع القائم بيننا منذ فترة طويلة للظروف المحيطة به. ولكن الحقيقة هي أن الصراعات في سوريا واليمن ومصر والبحرين وأجزاء أخرى كثيرة من الشرق الأوسط لا علاقة لها بإسرائيل على الإطلاق.

من الواضح أن حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لن يوقف اضطهاد الأقليات في مختلف أنحاء المنطقة، أو يضع حدا لاستعباد المرأة أو يرأب صدع الانقسامات الطائفية. التوجس من إسرائيل لم يوقف دبابات الأسد من تدمير أحياء بأكملها. بل على العكس من ذلك، لم يعمل سوى على صرف الانتباه عن جرائمه. حتى أن مناقشة هذا الصباح قد فقدت أي نوع من التناسب. فالآلاف من الناس في سوريا، والمئات في اليمن، والعشرات في العراق يجري قتلهم. ومع ذلك، تركز المناقشة مرة أخرى بصورة متكررة وبقلق شديد على الإجراءات المشروعة للحكومة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

تخصيص غالبية هذه المناقشة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، شهرا بعد شهر، لم يضع حدا لعمل أجهزة الطرد المركزي التابعة للنظام الإيراني. وطموحات إيران في حيازة أسلحة نووية تمثل التهديد الأكبر لمنطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره. البرنامج النووي الإيراني لا يزال يحرز التقدم بسرعة قطار سريع. والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوقفه تتحرك بسرعة قطار بطيء، يقف ويتوقف عند كل محطة لتستقله بعض الدول أو لتنزل منه. ومن الواضح خطورة التقاعس عن العمل. لا يمكننا أن نسمح للقنوات الدبلوماسية أن توفر وسيلة أخرى للنظام الإيراني للإبطاء وكسب المزيد من الوقت، لأنه يقترب شيئا فشيئا إلى حيازة سلاح نووي.

أما الخرافة الثانية فهي أن هناك أزمة إنسانية في قطاع غزة. في الواقع، العديد من المنظمات الدولية قالت بوضوح إنه لا توجد أزمة إنسانية في غزة، بما في ذلك نائب رئيس مكتب الصليب الأحمر في المنطقة. لقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لغزة بنسبة تربو على ٢٥ في المائة خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١. والصادرات آخذة في الازدياد. المشاريع الإنسانية الدولية تتحرك إلى الأمام بخطى سريعة. لا توجد أي سلعة مدنية لا يمكن أن تدخل غزة اليوم. ومع ذلك، مع تدفقات المعونة إلى المنطقة، يجري إطلاق القذائف. تلك هي الأزمة في غزة، وذلك هو ما يحول دون تحقيق غزة لإمكاناتها الحقيقية.

إنها معادلة بسيطة. إذا تحقق الهدوء في إسرائيل، فسيتحقق الهدوء في غزة. ولكن سكان غزة سيواجهون المصاعب ما دام الإرهابيون يستخدمونهم كدروع بشرية لإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية. إن كل صاروخ في غزة يحمل رأسا حربيا بوسعه التسبب في وقوع زلزال سياسي من شأنه أن يمتد خارج حدود إسرائيل. ولا يحتاج الأمر سوى أن يقع صاروخ واحد في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ لتغيير المعادلة على أرض الواقع. إذا ما حدث

ذلك، فسوف يضطر قادة إسرائيل للرد بطريقة مختلفة تماما. لقد آن الأوان للجميع في القاعة ليستيقظوا في نهاية المطاف ليروا ذلك الواقع الخطير. لم يُدِن مجلس الأمن أي هجوم صاروخي من قطاع غزة. ودروس التاريخ واضحة. فالصمت اليوم هو مأساة الغد.

والأسطورة الثالثة هي أن المستوطنات تشكل العقبة الرئيسية في طريق السلام. فكم مرة سمعنا تلك الحجة في هذه القاعة؟ ففي هذا الشهر فقط، اقترح مجلس حقوق الإنسان إيفاد بعثة أخرى لتقصي الحقائق إلى إسرائيل. وهي ستعمل على استكشاف المستوطنات الإسرائيلية، يا لهول المفاجأة!

وأود اليوم أن أوفر بعض الوقت والجهد لمجلس حقوق الإنسان وللمجتمع الدولي على حد سواء. فقد عثر على الحقائق بالفعل، وهي واضحة لعيان الجميع. فالحقيقة هي أن الضفة الغربية كانت جزءا من الأردن وكان قطاع غزة جزءا من مصر في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧. و لم يحرك العالم العربي ساكنا لإنشاء دولة فلسطينية، بل سعى لإبادة إسرائيل عندما لم تكن هناك مستوطنة واحدة في أي مكان في الضفة الغربية أو قطاع غزة. والحقيقة هي أنه في عام ٢٠٠٥ عندما كنت مديرا عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية، كنا قد أزلنا جميع المستوطنات في قطاع غزة، ولكن لم نلق جزاءً على ذلك سوى إطلاق الصواريخ على مدننا. والحقيقة هي أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت قرارا لم يسبق له مثيل بشأن تجميد بناء المستوطنات لمدة ١٠ شهور. غير أن القيادة الفلسطينية استغلت تلك البادرة كما لو كانت فرصة لجر إسرائيل والمجتمع الدولي إلى متاهة أخرى لا نهاية لها. فعلى امتداد تسعة شهور من تلك الشهور العشرة واصلت القيادة الفلسطينية رفضها لذلك القرار بحجة عدم كفاية المدة المحددة له. وعليه طالبت بتمديدها. وعلى حد تعبير المبعوث الخاص السابق للولايات المتحدة جورج ميتشل: ”فقد أصبح ما كان ليس بذي قيمة تذكر قبل بضعة أشهر فقط، أمراً لا غنى عنه لمواصلة المفاوضات“ في نظر الفلسطينيين.

إن المستوطنات ليست هي العقبة الرئيسية أمام السلام. بل تتمثل العقبة الرئيسية في ما يسمى المطالبة بالعودة ورفض الفلسطينيين الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بصفتها دولة قومية للشعب اليهودي. ولن نسمع القادة الفلسطينيين يتكلمون أبداً عن وجود ”دولتين لشعبين“. والسبب أن القيادة الفلسطينية تدعو اليوم إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ولكنها تصر على أن يعود شعبها إلى الدولة اليهودية. وذلك يعني تدمير إسرائيل.

وربما هناك من يقول، ”يا سفير، ولكن الفلسطينيين يعلمون أنهم سيرغمون على التخلي عن تلك المطالبة، وأن ذلك ما يهمسون به على طاولة المفاوضات“. غير أن القيادة الفلسطينية لم تعلن أبداً – سواء للشعب الفلسطيني، أم بالنسبة للعالم العربي، أم للمجتمع الدولي أم لأي شخص آخر – أنها ستتخلى عما يسمى المطالبة بالعودة. وما دامت القيادة الفلسطينية ترفض قول الحقيقة للشعب الفلسطيني، فإن من واجب ومسؤولية المجتمع الدولي أن يقول الحقيقة للشعب الفلسطيني. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً القول إن ما يسمى المطالبة بالعودة ليس ملائماً لبدء السير على طريق السلام.

وعوضاً عن قول الحقيقة للشعب الفلسطيني، فإن العديد من أطراف المجتمع الدولي تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى محاولة العالم العربي محو ارتباط الشعب اليهودي تاريخياً بأرض إسرائيل. ونسمع في أنحاء العالم العربي كله، وحتى في هذه الطاولة، المزاعم القائلة إن إسرائيل تعمل على ”تهويد القدس“. وفي رأيي أن هذه الاتهامات تأتي متأخرة بنحو ٣٠٠٠ سنة عن ميعادها. وهي شبيهة باتهام الرابطة الوطنية لكرة السلة بأمركة اللعبة.

ويعتز الشعب اليهودي – شأنه شأن العديد من الدول الحضور على هذه الطاولة بأن له إرثا قديماً من الملوك والملكات. وبالنسبة لنا، فإن ذلك التقليد يعود إلى بضع سنوات سابقة للعديد من الدول. فمنذ أن وضع الملك داود حجر الزاوية لقصره في القرن العاشر قبل الميلاد، ظلت القدس بوصفها مركزاً لعقيدتنا.

وفي المناقشة تلو الأخرى، يجلس المتكلمون في هذه القاعة، ويكررون القول إن إسرائيل ترتكب جرائم التطهير العرقي في القدس، على الرغم من أن نسبة السكان العرب في المدينة قد نمت من ٢٦ في المائة إلى ٣٥ في المائة منذ عام ١٩٦٧.

وظلت أكثر المواقع قداسة في القدس – العاصمة الأبدية للشعب اليهودي – مغلقة في وجه اليهود وحدهم منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧. وبوسع الجميع المجيء لرؤية تلك المواقع ما عدا اليهود. و لم تكن هناك على الإطلاق أي حرية للعبادة. ومع ذلك لم يتفوه العالم ولو بكلمة واحدة عن الحالة في القدس في ذلك الوقت. ومنذ أن حققت إسرائيل توحيد المدينة، فقد شهدت ازدهاراً في سياق قيم التسامح والحرية. ولأول مرة على مدى قرون، أعيد فتح الأماكن المقدسة التي كانت مغلقة على أسس دينية، وباتت الآن مفتوحة للعبادة بشكل دائم لجميع الشعوب. وذلك مبدأ راسخ في قيمنا وأفعالنا وقوانيننا.

وهناك حقيقة أخرى هامة أغفلتها المنظمة تماما على مدى الـ ٦٤ عاماً الماضية. ففي كل صفحة من الصفحات التي خطّتها الأمم المتحدة بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وفي جميع تقاريرها ولجان تقصي الحقائق التي أنشأتها المنظمة، بل في كل ساعة خصصت للمناقشة بشأن الشرق الأوسط، ظلت هناك قصة واحدة عظيمة لم تحك.

ولكي نكون أكثر تحديدا، وهناك أكثر هناك ٨٥٠ ٠٠٠ قصة لم تحكها الأمم المتحدة بعد عن إسرائيل.

فقد اقتلع ما يربو عن ٨٥٠ ٠٠٠ من اليهود من ديارهم في البلدان العربية على مدى الـ ٦٤ عاماً الماضية. وكانت تلك المجتمعات مزدهرة ويعود تاريخها إلى ٢ ٥٠٠ سنة. فعلى ضفاف نهري دجلة والفرات، خط اليهود البابليون العديد من الكتب اليهودية المقدسة اليهودية، وظلت تلك المجتمعات مزدهرة على مدى آلاف السنين. وفي المعابد العظيمة ومكتبات القاهرة، حافظ اليهود على الكنوز الفكرية والعلمية من العصور القديمة وصولاً إلى عصر النهضة. من حلب إلى عدن إلى الإسكندرية، لمع نجم العديد من اليهود الموهوبين بين أعظم الفنانين والموسيقيين ورجال الأعمال والكتاب. غير أن جميع تلك المجتمعات قد أزيلت. وصودرت أيضا الأعمال والممتلكات التجارية الأسرية القديمة، ودمرت الأحياء اليهودية، ونهبت المذابح والمعابد، ودنست المقابر بينما سقط آلاف القتلى من اليهود.

وبوسع الصفحات التي خطّتها الأمم المتحدة عن اللاجئين الفلسطينيين أن تملأ ملاعب عديدة لكرة القدم، ولكن دون أن يكتب حرف واحد عن محنة اللاجئين اليهود.

ومن أصل ما يربو عن ١ ٠٨٨ قرارا من القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط، لا يعثر المرء على مقطع لفظي واحد فيما يتعلق بتشريد اللاجئين اليهود. فهناك ما يزيد على ١٧٢ قرارا خصصت حصرا للاجئين الفلسطينيين، دون أن يخصص واحد فقط للاجئين اليهود. وللاجئين الفلسطينيين وكالة مخصصة لهم من وكالات الأمم المتحدة، ولهم برنامج معلومات خاص، فضلاً عن إدارة مخصصة لهم في إطار الأمم المتحدة. ولكن في المقابل، لا شأن للاجئين اليهود وكأنهم غير موجودين البتة. إن عبارة ”الكيل بمكيالين“ لن تبدأ مجرد بداية في وصف

تلك الفجوة. وربما يكون هذا التفاوت مريحاً جدا للبعض في هذه القاعة، ولكنه ليس صحيحاً.

لقد حان الوقت لأن تضع الأمم المتحدة حداً للتواطؤ بمحاولة محو قصص ٨٥٠ ٠٠٠ شخص من التاريخ. وقد حان الوقت أيضا للكلام الصريح داخل هذه القاعات عن دور العالم العربي في مواصلة الفلسطينيين العيش بصفتهم لاجئين لأكثر من ستة عقود. فقد جاء اليهود من الدول العربية إلى مخيمات اللاجئين في إسرائيل، التي أسفرت في نهاية المطاف عن إنشاء مدن وبلدات مزدهرة. وبالمقارنة فقد أسفرت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية عن تزايد عددهم في المخيمات نفسها. ورحبت إسرائيل بلاجئيها اليهود ومنحتهم الجنسية وفتحت الطريق أمام قدراتهم وإمكاناتهم. وكلما ارتقى شأن هؤلاء وحققوا نجاحاً، كلما ارتقى شأن دولة إسرائيل إلى آفاق جديدة.

ولنتخيل ما الذي كان سيحدث فيما إذا فعلت الدول العربية الشيء نفسه مع اللاجئين الفلسطينيين. ولكنها عوضا عن ذلك، واصلت تكريس حالتهم بوصفهم لاجئين جيلا بعد الآخر بصورة تدعو إلى السخرية. وعلى امتداد العالم العربي كله حرم الفلسطينيون من الحصول على الجنسية ومن الفرص والحقوق. وهذه حقائق ينبغي عدم نسيانها أو إغفالها ونحن نتطلع قدماً إلى السير على طريق السلام.

لقد ادخرت الأسطورة الأكثر وضوحا لختام كلمتي. وهذه الأسطورة مؤداها أنه يمكن تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصورة أو أخرى عن طريق تجاوز المفاوضات المباشرة. وقد أثبت التاريخ أن السلام والمفاوضات غير قابلين للتجزئة. والواقع أن المفاوضات المباشرة هي الوسيلة الوحيدة والسبيل الوحيد لإنشاء دولتين لشعبين. وقد قدمت إسرائيل في كانون الثاني/يناير الماضي في عمان، اقتراحاً واضحاً لاستئناف المفاوضات المباشرة. وعرضنا على الوفد الفلسطيني مواقف تفاوضية في جميع المسائل الرئيسية التي تفصل بين الطرفين.

غير أن ذلك الاقتراح – الحافل برؤية إسرائيل للسلام لم يسفر عن نتيجة إيجابية بعد، بسبب مواصلة الزعماء الفلسطينيين زيادة الشروط المسبقة الجديدة للجلوس مع إسرائيل. وهؤلاء موجودون في كل مكان عدا في طاولة المفاوضات. وقد حان الوقت بالنسبة لهم كي يتخلوا عن الجهود الأحادية الرامية إلى تدويل الصراع، والمضي بخطوات جادة في طريق السلام الحقيقي.

وسنشهد هذا الأسبوع يومي العطلة الرسمية الأكثر أهمية في إسرائيل: هما يوم إحياء الذكرى ويوم الاستقلال. ففي يوم الأربعاء ستنطلق صفارات الإنذار في جميع أنحاء إسرائيل. ولمدة دقيقتين ستتوقف جميع الأعمال والأنشطة. فالناس سيقفون حيث هم في الشوارع، وتقف أيضا السيارات على جانب الطرق السريعة. وسيقف البلد بأسره إحياءً لذكرى أكثر من ٢٢ ٠٠٠ إسرائيلي قتلوا جراء الحروب والإرهاب في تاريخ أمتنا القصير في منطقتنا.

وسنحتفل في يوم الخميس بميلاد الأمة اليهودية من جديد، فضلاً عن مرور ٦٤ عاما من حرية شعبنا في موطنه القديم. وفي مواجهة التهديدات المستمرة والصعوبات الجمة، لم تبق إسرائيل فحسب بل وازدهرت. أسير في قاعات هذه المنظمة شامخا وفخورا، فخورا بأمتي غير العادية – أمة من ٧ ملايين نسمة فحسب أنجبت ١٠ من الحائزين على جائزة نوبل، تطلق السواتل إلى الفضاء الخارجي، وتضع السيارات الكهربائية على الطرق، وتطور التكنولوجيا اللازمة لتشغيل كل شيء من الهواتف المحمولة إلى الألواح الشمسية والأجهزة الطبية.

نتعمد الاحتفال بهذين اليومين الواحد تلو الآخر. وإذ نحتفل، نحن الشعب الإسرائيلي، بذكرى استقلالنا، نحمل

العبء الثقيل للتضحيات الكبيرة والمعاناة الجمة. إن الدرس الذي نتعلمه من هذين اليومين واضح. لا يمكننا أبدا أن نغض الطرف عن الأخطار التي تحيط بنا. لا نستطيع أن ندعي أننا نعيش في منطقة مستقرة مليئة بالديمقراطيات. لكن هناك درسا آخر سيملأ قلوب الإسرائيليين هذا الأسبوع. لا يمكننا أبدا، وبأي حال، أن نفقد الأمل في تحقيق السلام الدائم. إن ثمن الصراع باهظ. شرور الحرب كبيرة جدا. هذه هي الحقيقة الأساسية التي توجه قادتنا.

في ظل حالة عدم اليقين الخطيرة في شرق أوسط مضطرب، لم يكن على مجلس الأمن قط مسؤولية أكبر للتفريق ما بين الأسطورة والواقع وبين الحقيقة والخيال. لم يكتس وضوح الصراحة أبدا أهمية أكبر. إن ضرورة الإفصاح الأمين أصبحت أوضح، من أي وقت مضى. لقد حان الوقت لكي يزيل المجلس شراك الأوهام القديمة ويغرس بذور مناقشة مفتوحة حقا بشأن الشرق الأوسط. التحديات الماثلة أمامنا لا تتطلب أقل من ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى المراقب الدائم عن فلسطين وممثل إسرائيل على بيانيهما.

إن نظر المجلس اليوم في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، يتيح مرة أخرى لوفودنا فرصة لمعالجة الأحداث التي تتكشف في تلك المنطقة، أحداث تثير المخاوف أكثر مما تثير الآمال، على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. سنقصر ملاحظاتنا في هذه المناقشة على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والحالة في اليمن وسوريا.

في ما يتعلق بسوريا، في حين يمكننا أن نرحب بحقيقة أن مجلس الأمن نجح خلال أسبوع واحد في اتخاذ قرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بشأن إرسال بعثة مراقبة إلى ذلك البلد، فإن ذلك لا يجعل الحالة في الميدان أقل خطورة. لا تزال توغو تشعر بالقلق إزاء حقيقة أن إعلانات حسن النوايا من الطرفين لا يعقبها دائما إجراءات تعكس احترام الالتزامات التي تعهدا بها، وفي هذه الحالة هي الالتزامات بتنفيذ خطة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان، المؤلفة من ست نقاط.

ومع ذلك يبذل المجلس كل ما في وسعه لحملهما على القيام بذلك، والإلقاء بكل ثقله وراء تسوية لهذه الأزمة، التي خلفت، للأسف، آلاف القتلى، ودمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية للبلد وتقوض الوحدة الوطنية. إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا قبل ثلاثة أيام من خلال القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، دليل واضح على تلك الجهود. وفي التحليل النهائي، ما زلنا نأمل في أن يعزز وجود المراقبين في الميدان التنفيذ السريع لاقتراحات المبعوث الخاص المشترك، وإن شهدنا انتهاكات لوقف إطلاق النار كل يوم. وتحث توغو مرة أخرى كل عنصر من عناصر الحكومة السورية والمعارضة على العمل من أجل إنهاء العنف والموافقة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات ليرسما معا مستقبلا جديدا لبلدهما بدعم من المجتمع الدولي. ونعتقد أن مهمة السيد عنان تتيح لسوريا فرصة فريدة للعودة إلى السلام، ونحن نحث الدوائر السياسية في البلد على العمل تحقيقا لهذه الغاية.

وفي ما يتعلق بمسألة اليمن، يسرنا أن نلاحظ أن الحالة هناك شهدت فترة من الهدوء منذ إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢١ شباط/فبراير. إن نجاح تلك الانتخابات فخر للشعب اليمني ومؤشر حقيقي على رغبته في إنهاء الحالة

المتأزمة التي سادت هناك، وعلى العمل من أجل إحلال السلام بروح الإخاء والشمول.

وفي حين أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2012/8) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس عن قلقه إزاء تدهور التعاون بين الأطراف السياسية الفاعلة في البلد، والمخاطر التي يشكلها بالنسبة للانتقال، فمن المشجع رغم ذلك أن نلاحظ أن البلد بعد شهر لم يشهد أي تطورات رئيسية مؤسفة. وترحب توغو بهذه الحالة، وتحث الشعب اليمني على ألا يألو أي جهد في التزام بلده بطريق السلام والأمن والازدهار.

ويشجع بلدي أيضا القادة الجدد على العمل معا مع المعارضة وممثلي الجماعات المختلفة ذات المصلحة لإحلال السلام في البلد. وفي هذا السياق، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة دعم السلطات الشرعية في معركتها ضد الجماعات الإرهابية المسلحة التي تنتشر في العديد من المناطق في اليمن والتي تهدد وحدة البلد وسلامة أراضيه.

أصبح هذا الدعم أكثر إلحاحا نظرا لأن المجاعة وسوء التغذية ما برحا يعصفان بالبلد. وبالنظر إلى انعدام الأمن الغذائي هذا، لا يسع توغو إلا أن تشجع المنظمات الإنسانية التي تساعد بالفعل أولئك الأكثر عجزا في مواجهة ظروف انعدام الأمن السائدة في البلد على مواصلة عملها، ودعوة البلدان التي تملك الوسائل والقدرة على دعم هذا العمل بأنسب طريقة ممكنة. ويعتقد بلدي أيضا أنه من الضروري أن يساعد المجتمع الدولي الحكومة اليمنية في بدء المشاريع التي تهدف إلى مساعدة الشباب من أجل كفالة ألا تسقط هذه الشريحة المهمة من السكان في مخالب اليأس أو العنف أو السعي من أجل الحصول على المال بطريقة سهلة.

وأنتقل إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إننا مضطرون إلى استنتاج أنه لم يتحقق أي تقدم ملحوظ في عدة أشهر. كانت الإشارة الإيجابية الوحيدة على الجبهة العسكرية في الشهر الماضي هي اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة الجهاد الإسلامي وإسرائيل الذي أوقف حلقة العنف في قطاع غزة. وعلى الجبهة السياسية، وبعد تعليق سلسلة الاجتماعات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين التي بدأت في كانون الثاني/يناير الماضي تحت رعاية الأردن، من المشجع أن نلاحظ أن الطرفين التزما مرة أخرى بالعودة إلى المفاوضات. لم يسفر الاجتماع الاستكشافي الجديد لسلطات البلدين، الذي عقد في عمان في ٤ نيسان/أبريل بعد مناقشات كانون الثاني/يناير عن نتائج ملموسة، لكنه أيضا دليل على جهود الأردن المتواصلة لإعادة إطلاق المفاوضات المتوقفة، وكأننا في حاجة إلى التذكير، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك، فإن اجتماع وزراء خارجية المجموعة الرباعية والأمين العام، الذي عقد في ١١ نيسان/أبريل في واشنطن العاصمة، في حضور المبعوث الخاص توني بلير ووزير خارجية الأردن، السيد ناصر جودة، يشكل أيضا مثالا على هذا الاستعداد لاستئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين. وتعتقد توغو أن المجموعة الرباعية يجب أن تمارس الضغط على الطرفين للعودة إلى المفاوضات المباشرة حتى يمكن تسوية القضايا التي تفصل بينهما من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للصراع.

يتوقف السلام في الشرق الأوسط على إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل دون كلل لإيجاد الحلول الملائمة للصراع ودعم كل مبادرة في هذا الاتجاه. إن بلدي، الذي يحتفظ بعلاقات طيبة مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يشجع كلا منهما على الالتزام بشكل مكثف بالمفاوضات المباشرة، التي تشكل الطريق الوحيد، في نهاية المطاف، إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل ضمن حدود محددة بوضوح ومعترف بها دوليا. وتدعو توغو أيضا

جميع الأوساط السياسية الفلسطينية، وبخاصة الجماعات الأكثر تطرفا، إلى تجاوز مواقفها المتصلبة والعمل معا صوب المفاوضات المباشرة مع دولة إسرائيل.

بعد عدة عقود من الصراع الذي خلف آلاف القتلى من الجانبين، من المقلق أن نلاحظ أن أوان إحلال السلام يؤجل دوما وإلى أجل غير مسمى.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المسؤولية الجسيمة للعمل صوب تحقيق ذلك السلام بين فلسطين وإسرائيل، وأبعد من ذلك، في الشرق الأوسط قاطبة. غير أنه لن يتسنى لهما بلوغ ذلك الهدف ما لم تلتزم كل الأطراف المعنية مباشرة بالعمل بحسن نية من أجل النهوض بالسلام والأمن لصالح شعوبها ودول المنطقة.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الوافية للغاية، كما أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

والبرتغال تؤيد البيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

خلال العام الماضي، شهد الفلسطينيون المجتمع الدولي يقدم دعمه الكامل لتحقيق التطلعات المشروعة لأشقائهم في العديد من البلدان العربية، في حين تزداد الحياة اليومية مشقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي المشدد بعد ٢٠ عام من أوسلو. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على الضرورة الملحة لحل المشكلة الفلسطينية، لب النزاع العربي - الإسرائيلي، من خلال إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء على أساس المعايير المتفق عليها دولياً.

وفي ضوء ما تقدم، ترحب البرتغال بمبادرة الرئيس عباس بتوجيه رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يؤكد فيها حسن نيته والتزامه بالتوصل إلى تسوية عادلة وسلمية وتفاوضية. ونتطلع إلى استجابة رئيس الوزراء نتنياهو، ونأمل أن يدعم تبادل الرسائل هذا مناخاً يفضي إلى سرعة استئناف المحادثات المباشرة بين الأطراف على أساس بيان المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر SG/2178). ونرحب بدعوة المجموعة الرباعية في ١١ نيسان/أبريل للأطراف مجدداً للعمل على تحقيق تلك الأهداف (انظر SG/2182).

وما فتئت البرتغال تدعم جهود المجموعة الرباعية بقوة. ونوافق تماماً على أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل الأساسية إلا عن طريق المفاوضات المباشرة. وما زلنا نرى أن بيان ٢٣ أيلول/سبتمبر للمجموعة الرباعية يمكن أن يوفر إطاراً مناسباً للمناقشات بشأن جميع المسائل الأساسية بغية تحقيق تسوية نهائية في حدود إطار زمني صارم. ونقدر بشدة أيضاً جهود الأردن في هذا الصدد. ولكي يكون النجاح حليف تلك الجهود، لا بد أن تلتزم الأطراف بالمفاوضات التزاماُ جدياً وأن تبدي حسن النية وتمتنع عن الأعمال الاستفزازية التي تقوض ثقة كل طرف في الآخر وفي عملية المفاوضات.

ونأسف لأن إسرائيل تواصل بشكل صارخ تجاهل وتحدي كل النداءات التي تدعوها إلى الوفاء بالتزاماتها. ونحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على أن توقف فوراً كل الأنشطة الاستيطانية وأعمال الهدم والطرد في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وكما تعلم تلك السلطات، فإن كل تلك الأعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي. وفضلاً عن ذلك، فإنها سرعان ما تجعل من المستحيل عملياً التوصل إلى أي اتفاق سلمي على أساس حل الدولتين.

إننا ندين بقوة الموافقة على الإنشاءات الجديدة في نطاق من المستوطنات، إلى جانب طرد أسر فلسطينية مؤخراً، بما في ذلك اللاجئين، من ديارهم في بيت حانينا،

توطئة لإقامة أول وجود سكني يهودي وإنشاء مستوطنة جديدة وسط حي فلسطيني تقليدي آخر في القدس الشرقية.

ونرحب بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية الذي يقضي بتفكيك بؤرة ميغرون الاستيطانية في موعد أقصاه ١ آب/أغسطس وإخلاء حي ألبانا في مستوطنة بيت إيل بحلول ١ أيار/مايو. ونأمل أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بالأحكام التي قضت بها المحكمة العليا بالكامل. ونتوقع كذلك أن توقف كل الخطط والمحاولات الرامية إلى إضفاء صفة الشرعية على تلك البؤر بأثر رجعي. فبموجب القانون الدولي، يعتبر كل نشاط استيطاني عملاً غير قانوني، بما في ذلك المخافر المتقدمة، شأنه في ذلك شأن مصادرة إسرائيل لأراض محتلة، بغض النظر عن كونها ملكية خاصة أو عامة.

وفي غزة، لا تزال الحالة مصدر قلق بالغ، وبالرغم من بعض التقدم الذي نرحب به، يتعين على إسرائيل أن تبذل جهداً أكبر للتمكين من إعادة بناء البنية الأساسية التي دمرت أو أصابها الضرر، والنهوض بالإنعاش الاقتصادي لاقتصاد غزة. والحالة في قطاع غزة وحوله ما زالت هشة وغير مستدامة. ويتعين على الأطراف كافة أن تمتنع عن أي إجراءات قد تزيد من حدة التوترات وتهدد الهدوء والأمن. ومن جانبها، يتعين على حماس، باعتبارها السلطة الفعلية في غزة، أن تضع حداً لكل الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي ندينه بكل قوة. أما بالنسبة لإسرائيل، فيجب أن يكون مفهوماً أن حقها الذي لا ينازع في الأمن لا يمكن أن يكون على حساب معاناة بشرية لا داعي لها في غزة.

إن السلطة الفلسطينية تعمل بدأب في الإعداد لإنشاء دولة. وفي الشهر الماضي، تحديداً، أعادت الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التأكيد للعام الثالث على التوالي على استعداد المؤسسات الفلسطينية لإقامة الدولة، وشددت على ضرورة مواصلة الجهود الهامة لبناء المؤسسات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والبناء على تلك الجهود. ولتحقيق ذلك، لا بد أن تبذل جهود عاجلة، من جانب إسرائيل أساساً، لعكس مسار الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. ويجب أن يتاح للفلسطينيين الوصول إلى مواردهم، بما في ذلك في المنطقة جيم، وإلى أسواق التصدير. ويجب أن تكون آلية تصفية المتأخرات أكثر كفاءة وشفافية وأن تكفل نقل الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية بشكل يعول عليه ويمكن التنبؤ به. ونأمل أن تتحقق تلك المتطلبات الملموسة قريباً، ونُذكِّر بأن كلاً من تلك المتطلبات وجميعها يمثل التزاماً دولياً تقره إسرائيل منذ وقت طويل.

وثمة جانب رئيسي آخر من جوانب التسوية السلمية المستدامة للنزاع يتمثل في أمن إسرائيل، وهي مسألة يتعين على الفلسطينيين وجيران إسرائيل والمجتمع الدولي الالتزام بها جدياً، بما في ذلك من خلال آليات دولية. والأمر المؤكد الوحيد، هو أن السبيل الوحيد لضمان الأمن الطويل الأجل لإسرائيل هو إنهاء الاحتلال وتسوية جميع المسائل والدعاوى الأساسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتطبيع الكامل للعلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي.

ونذكر في هذا السياق بمبادرة السلام العربية التي مرت ذكراها السنوية العاشرة مؤخراً. وما زالت مقوماتها وعناصرها صالحة اليوم مثلما كانت قبل عقد من الزمن. ونناشد إسرائيل والعرب، وبدعم من جهود المجموعة الرباعية على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني، أن ينخرطوا بجدية في الأبعاد الأخرى للنزاع العربي – الإسرائيلي. فالتنفيذ الكامل لمبادرة السلام العربية سيمكن من اندماج إسرائيل في محيطها الإقليمي، ويمكن بالتالي من تحقيق مستقبل مستقر وسلمي ومزدهر للجميع في الشرق الأوسط.

وفي يوم السبت الماضي، أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا من أجل رصد توقف العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل كل الأطراف ورصد ودعم التطبيق الكامل للاقتراح ذي النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك (انظر القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) و S/PV.6756). وقد فعل المجلس ذلك بالرغم من إدراكه للمخاطر والتحديات العديدة التي ينطوي عليها، ووجه رسالة دعم قوية وموحدة للمبعوث الخاص المشترك واقتراحه ذي النقاط الست، إدراكاً منه أنها تمثل فرصة أخيرة لحل الأزمة السورية سلمياً.

ومرة أخرى، نحث السلطات السورية على أن تنفذ فوراً وبشكل ملموس كل التزاماتها بموجب الاقتراح ذي النقاط الست، وكفالة عمل البعثة على نحو فعال. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف بوقف العنف بجميع أشكاله والتعاون الكامل مع البعثة والمبعوث الخاص المشترك والانخراط في انتقال سلمي بقيادة سورية يفي بالتطلعات المشروعة للشعب السوري.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية وعلى إبلاغنا بالمستجدات اليوم. وإذ نجتمع في هذا النقاش الشهري اليوم، يود الوفد الكولومبي أن يعرب مرة أخرى عن اقتناعه بضرورة وأهمية مواصلة دعم كل الأعمال التي من شأنها أن تفضي إلى إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط، وتسهم في الحوار والتقارب بين الأطراف، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، فإننا ندعم أعمال المجموعة الرباعية الرامية إلى تنفيذ خطة ٢٣ أيلول/سبتمبر التي تبرز ما تلمسه المجموعة الرباعية من اهتمام وتشجيع جراء مناقشة خطط جديدة للحوار بين الأطراف، مثلما نوقشت السبل الكفيلة بدعم تلك المبادرات، وهو ما جرى التأكيد عليه في اجتماع ١٢ آذار/مارس في نيويورك واجتماع ١١ نيسان/أبريل في واشنطن العاصمة، ومن ثم، فإن إنشاء دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وتعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل وذات حدود آمنة ومحددة بوضوح ومعترف بها دوليا يجب أن يكون ثمرة مفاوضات مباشرة بين الطرفين، تضمن التعايش بين هذين الشعبين.

وينبغي للطرفين مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق التقارب والعمل بطريقة بناءة بروح من الثقة المتبادلة، حيث أن الحوار هو السبيل الوحيد الممكن والفعال من أجل الاستئناف الفوري لعملية تفاوض تكفل تحقيق السلام المستقر والدائم. وندعو المجموعة الرباعية إلى مواصلة عملها النشط والمكثف لتحقيق هذا الهدف.

ونلاحظ التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لحفظ القانون والنظام ومن أجل مكافحة جميع أشكال التطرف ووضع حد للاستفزاز. ونحن قلقون إزاء الحالة الهشة في غزة. ولا بد من وقف الهجمات الصاروخية التي تُشن من غزة لأنها تؤثر على أمن الشعبين وتعايشهما.

وإسرائيل، من جانبها، ينبغي أن تتخذ تدابير فعالة لوقف أعمال عنف المستوطنين، بما في ذلك بذل جهود لتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة.

وبلدي يؤكد على التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في إعداد مؤسساتها بهدف إقامة دولة. ونحن نؤيد الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي بهدف تعزيز بناء قدرات السلطات الفلسطينية لضمان قدرة دولة مستقلة وذات سيادة توفر الرفاه لشعبها على البقاء.

ونعتقد أنه من أجل إحلال السلام الدائم، ينبغي للطرفين الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب تتعارض مع

القانون الدولي أو تضر بالمدنيين أو تعرضهم للخطر. وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، التأكد من اتخاذ الطرفين لتدابير فعالة لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان وتمتعهم بها.

بخصوص الحالة في سوريا، من الواضح أن العنف بجميع أشكاله والقمع لم يتوقفا. ولا تزال هناك هجمات وحوادث تشكل انتهاكات لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٢ نيسان/أبريل. وقد صوتت كولومبيا مؤيدة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا التي تسهم في الجهود الإضافية من قبل مجلس الأمن. ونعتقد أن القرار الثاني الذي يتخذه مجلس الأمن بالإجماع يظهر عزم المجلس الثابت على حل الأزمة في سوريا من خلال الدعم الكامل لخطة المبعوث الخاص المشترك المؤلفة من ست نقاط، أي، خطة السيد كوفي عنان، وتنفيذها.

وكما قلت عندما اتخذ المجلس القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، فإننا نأمل أن يتيح توسيع الوجود على أرض الواقع المراقبة والتقييم المستمرين للامتثال لخطة النقاط الست التي التزمت بها الحكومة السورية والمعارضة. وينبغي للأمين العام إطلاع المجلس على أي عقبة تحول دون تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة بفعالية.

ويعتقد وفد بلدي أن خطة المبعوث الخاص المشترك المؤلفة من ست نقاط هي الاستجابة المثالية حيث أنها تسعى إلى وضع حد فوري للعنف وضمان وصول المساعدات الإنسانية وتيسير عملية انتقال سياسي، بقيادة سوريا نفسها، نحو نظام سياسي ديمقراطي وتعددي من خلال تهيئة الظروف اللازمة لبدء حوار سياسي واسع بين الحكومة السورية ومختلف أطياف المعارضة السورية.

والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك جديرة تماما بدعمنا وتقديرنا. ومن المهم للغاية أن يعمل مجلس الأمن والمبعوث الخاص المشترك معا. ويجب أن نحافظ على موقف يتسم بالتفاؤل الحذر. ونظرا لخطورة الحالة، لا بد أن نأمل أيضا في إمكانية توطيد المؤشرات الإيجابية. ويجب علينا أن نستمر في حث السلطات السورية والمعارضة على الالتزام بوقف إطلاق النار، ليتسنى العمل في إطار حوار سياسي.

السيد تشوركين (روسيا) (تكلم بالروسية): لا تقلل عمليات التحول الواسعة النطاق الجارية في منطقة الشرق الأوسط بأي حال من الأحوال من الأهمية الأساسية لقضايا إيجاد تسوية فلسطينية – إسرائيلية، وبصفة عامة، تسوية عربية – إسرائيلية. وما لم يتم حل هذه القضايا، سيبقى من المستحيل تصور حدوث أي تحسن كبير في الحالة في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، لا يمكن أن يبالغ المرء في مخاطر ما شهدناه في الآونة الأخيرة، ألا وهو، ضعف الاهتمام الذي يحظى به الموضوع على الصعيدين الدولي والإقليمي، لا سيما في ظل حالة يمكننا أن نرى في ظلها الخلق المتعمد لحقائق جديدة على أرض الواقع وانتهاج سياسات تستند إلى الأمر الواقع. ومن الواضح أن هناك اتجاها جارفا للجنوح إلى التطرف في النُهج المتبعة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى دوامة متزايدة باستمرار من العنف من الجانبين. وهذا أمر غير مقبول.

ولا يمكن نزع فتيل الحالة بشكل ملموس إلا من خلال استئناف الحوار المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وللأسف، فإن مواقفهما الأساسية متباعدة حتى الآن. وتتمثل خطوة جادة باتجاه استئناف المحدثات الحقيقية في تبادل الرسائل بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو.

ومن المهم أن الزعيم الفلسطيني أعرب مرة أخرى عن التزامه بمبدأ الدولتين واستعداده لإجراء محادثات موضوعية استنادا إلى أساس قانوني دولي معترف به عالميا.

ونتوقع رد فعل مسؤولا من قبل إسرائيل. وعملية التفاوض تتطلب جهدا دوليا مصاحبا قويا. وثمة عنصر إيجابي في هذا الصدد هو استمرار العمل العادي المضني للمجموعة الرباعية.

ومن المهم أن تدعو بيانات المجموعة، بما في ذلك أحدث بيان لها بشأن نتائج الاجتماع الوزاري الذي عقد في واشنطن العاصمة في ١١ نيسان/أبريل، الجانبين بقوة إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق وتجنب الإجراءات التي قد تقوض الثقة والتركيز على الجهود الإيجابية التي يمكن أن تعزز وتحسن المناخ لاستئناف المحادثات المباشرة على أساس بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وفي هذا السياق، تدعم المجموعة الرباعية تنفيذ طائفة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة وإنشاء آلية تعمل بسلاسة يمكن للإسرائيليين من خلالها تحويل الرسوم الجمركية والضريبية المستحقة للفلسطينيين.

كما أن للجهات الإقليمية الفاعلة، وفي مقدمتها الأردن ومصر، دورا خاصا في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط. وجامعة الدول العربية تعزز تأثيرها على التطورات. ومما يبعث على الاطمئنان أنه جرى إعطاء الأولوية لموضوع الشرق الأوسط في القرارات التي اتخذها مؤتمر قمة الجامعة في بغداد في ٢٩ آذار/مارس، والتي بينت بوضوح الترابط بين جميع المسارات المتعلقة بالتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الحالة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ولبنان.

ومن الأهمية بمكان أن نستفيد بأقصى قدر ممكن من الفعالية من هذه القوة الإقليمية المفيدة، ولا سيما في الجهود الرامية إلى تشجيع المصالحة الداخلية الفلسطينية والتي يستحيل دونها تصور أي احتمالات للتوصل إلى تسوية دائمة.

وروسيا تقدم أيضا إسهاماتها الخاصة في هذا المجال. وهناك خطة لعقد اجتماع ثان فيما بين الفلسطينيين في موسكو في منتصف أيار/مايو، والذي نعتزم خلاله مواصلة العمل على تشجيع حركتي حماس وفتح على تحقيق المصالحة الوطنية على أساس اتفاقات الدوحة. والجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط يتطلب اتخاذ إجراءات نشطة من قبل مجلس الأمن أيضا. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن فكرة إيفاد بعثة من المجلس إلى المنطقة لا تزال مهمة.

وإذا ما نُفذت الفكرة، فإنها ستكون خطوة فعالة وحسنة التوقيت من قبل المجلس وستكون بمثابة حافز للطرفين لتضييق هوة خلافاتهما واستئناف محادثات موضوعية استنادا إلى الأساس القانوني الدولي المعترف به عالميا، بما في ذلك القرارات المعروفة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ومن المؤشرات على قدرة مجلس الأمن على العمل بصورة بناءة بشأن الحالات المعقدة في الشرق الأوسط اتخاذ المجلس بالإجماع للقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) بشأن إنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في سوريا. ونحن نتوقع أن تسهم أنشطتها في استعادة السلام والهدوء وفي إطلاق عملية سورية شاملة للجميع بقيادة السوريين دون تدخل من الخارج في سوريا، وهي بلد يقوم بدور رئيسي في الشؤون الإقليمية.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نقدر لكم، سيدتي الرئيسة، تنظيم هذه الجلسة، ونشكر السيد لين باسكو على ملاحظاته الافتتاحية. نشكر أيضا ممثل إسرائيل ومراقب فلسطين على بيانيهما.

بالنظر إلى أن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، هي موضوع مدرج على جدول أعمالنا كل شهر، يمكن القول إنه أصبح من الصعب بشكل متزايد قول

شيء جديد مقارنة بما قيل في الجلسة السابقة أو الجلسة التي قبلها. من جهة أخرى، فإن المشهد قد تطور بسرعة في الأعوام القليلة الماضية وبدرجة من تضارب الاتجاهات والمظاهر بحيث أصبحنا نقبل بأن هنالك ما يبرر تناولنا لهذا الموضوع بشكل متكرر. وواقع اجتماعنا مرتين في نهاية الأسبوع، خلال العشرة أيام الماضية، للنظر في حالة سوريا دليل على ذلك.

حقا، تتبادر سوريا إلى أذهاننا بشكل أكبر عندما ننظر في مسألة الشرق الأوسط اليوم. لكن بالطبع، ليس بوسعنا النظر في أمر ذلك البلد بشكل منعزل. إن ما يسمى الربيع العربي، الذي تشبه صورته أقل من أي وقت مضى صورة الربيع، قد شهد ميلا للأحداث في كل بلد على حدة إلى الانتقال بسرعة إلى جيرانه. وأظهر أيضا قدرته على تقسيم المجتمع الدولي وحتى دول الجامعة العربية، ليس فيما يتعلق بتفسير الأحداث فحسب، بل أيضا بشأن رد الفعل إزاء الحالات التي تهدد بوضوح بالخروج عن السيطرة.

بشكل ما، إن الواقع في الشرق الأوسط اليوم يتجاوز إمكانية أي محاولة للتخيل. فهو يشمل العديد من المكونات: الحركات الشعبية المتمردة على الحكومات الاستبدادية في الشكل القديم، بينما تستخدم الأخيرة أساليب قمع هي من بقايا الماضي؛ وتهديد المنافسات الموروثة من الأجداد ذات الطبيعة العرقية أو الدينية، التي لا تتعارض مع القيم المعاصرة مثل التسامح والتعايش المشترك والتضامن فحسب، بل تنطوي أيضا على إمكانية الانتشار بسرعة في المنطقة؛ وهناك من الناحية الإيجابية، استيقاظ جامعة الدول العربية التي قدرت مبكرا أهمية ما كان على المحك، ووجدت في حركتها القدرة على مواجهة التحدي ولو بصورة ضعيفة. عندما نضيف لتلك العناصر، مطلب الشعب الفلسطيني الذي يجري في الغالب تهميشه، والمتعلق بإقامة وطنه الأم، إلى شبح خطر جديد يلوح في المنطقة، يتعلق بإدخال أسلحة الدمار الشامل، فإن الطبيعة الانفجارية المحتملة للأحداث في ذلك الجزء من العالم يمكن فهمها بوضوح.

من الذي يمكنه أن يشكك في أن تلك تهديدات ملموسة تحدق بالسلم والأمن الدوليين؟ ومن بوسعه أن يشكك في أن تلك المسألة تقع ضمن ولاية المجلس؟ ومن بوسعه أن يشكك في أن المشهد المعقد يوفر أيضا فرصا متعددة للمجلس ليضطلع بتلك الولاية على نحو إيجابي، ويسهم بمعية أصحاب المصلحة في الإقليم فيما يخص إيجاد سبل لتجاوز الأزمات، بما في ذلك من خلال حل الدولتين، مما يفضي إلى إقامة دولة فلسطين، وتحقيق رؤية منطقة خالية من التوترات الحالية التي تجتاحها، وأكثر ازدهارا وديمقراطية وشمولا.

بالطبع، لا يمتلك وفد بلدي وأظن أن لا بلد يجلس على هذه الطاولة يمتلك حلولا شاملة، لمعالجة هذه التوترات العميقة الجذور في منطقة غير متجانسة إلى حد بعيد، حيث أن كل بلد ينتمي إليها هو حالة خاصة. لكن بوسعنا ونحن متحدون، خصوصا من خلال الاشتراك مع جامعة الدول العربية، تقديم إسهامنا البسيط أولا فيما يخص ضمان عدم انفجار الأزمات القائمة تحت أنظارنا، وثانيا، تقديم أفكار وربما آليات ملموسة من شأنها أن تساعد البلدان المعنية مباشرة على إيجاد طريقها الخاص بها.

لقد عرضت غواتيمالا موقفها المفصل بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بالشرق الأوسط: الحالة بين إسرائيل وفلسطين، والحالة بين إسرائيل وجيرانها، والحالة في لبنان، والحالة في نصف دزينة من الدول الأخرى ذات السيادة. من غير الضروري تكرار موقفنا المحدد بشأن كل مسألة من تلك المسائل في كل مناسبة. لذلك ركزنا ملاحظاتنا اليوم على العموميات. لكنني أختتم بإعادة التأكيد على ما قلته في

البداية. إننا نقر أن يبرر بند الحالة في الشرق الأوسط الوارد في جدول الأعمال، بوضوح متابعتنا المستمرة.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن عرفاننا للولايات المتحدة لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

تستدعي الحالة في الشرق الأوسط اهتماما مستمرا ومشاركة عميقة من جانب المجتمع الدولي، فيما يخص معالجة المشاكل والتحديات الدائمة التي تكتنفه. إن الشرق الأوسط بوصفه منطقة شديدة التعقيد من جوانب عديدة، بما في ذلك الجغرافية والجيوسياسية، والصراعات العرقية المختلطة والصراعات العرقية المستعرة على المستوى الوطني، قد ظل في لب جدول الأعمال الدولي لعقود.

وأصبحت موجة التغيير التي اجتاحت المنطقة منذ ربيع ٢٠١١ كذلك عاملا آخر أشد وقعا، استحوذ على الاهتمام الدولي ودل على رغبة مجتمعات الشرق الأوسط في إحداث عمليات تحول اجتماعي وسياسي تتضمن أفكار الديمقراطية والتمثيل العادل وتوفير المزيد من الحرية والمشاركة السياسية الأوسع.

إننا نتفق جميعا بشأن المنافع المحتملة التي يمكن أن تأتي بها عملية التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط. لكن يجب ألا نغفل فكرة أن كل عملية انتقالية تكون مصحوبة بالمصاعب والمحن. لذلك، يشكل الصبر والاجتهاد والعزم والمهارة السياسية، أفضل الوسائل لجعل عملية التحول الديمقراطي سلسلة إلى أبعد حد ممكن، ولتفادي الأحكام والسياسات الخاطئة، فيما يخص التنمية المستقبلية في المنطقة.

وبالانتقال إلى مسائل أكثر تحديدا، نود الإشارة إلى التقدم الذي أحرز فيما يخص عملية السلام في الشرق الأوسط، والذي أبرزته اللقاءات الأخيرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في ١٧ نيسان/أبريل في القدس، عقب توقف طويل لمفاوضات السلام. في هذا الصدد، نود الترحيب بتبادل الرسائل بين الطرفين الذي جرى في ذلك التاريخ بالذات، ونعبر عن أملنا في اغتنام الطرفين لهذا الزخم الإيجابي من أجل استئناف المفاوضات.

في هذا الصدد، تقدر أذربيجان الجهود الحثيثة التي يبذلها الأردن من أجل إحياء الحوار واستئناف المفاوضات. ونود أيضا الإشارة إلى أهمية الاجتماع الذي عقدته المجموعة الرباعية في واشنطن العاصمة في ١١ نيسان/أبريل، فيما يخص الاستمرار في وضع عملية السلام في الشرق الأوسط على رأس جدول الأعمال الدولي، ونعبر عن أملنا في أن تؤدي جهودنا الجماعية في النهاية إلى حل هذا النزاع العالق.

ومن بين عدد من التحديات السياسية والإنسانية والأمنية، لا يسعنا سوى أن نعرب مرة أخرى عن بالغ قلقنا إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وغني عن القول إن المستوطنات، علاوة على ما لها من أثر على حقوق الفلسطينيين وحرياتهم وحياتهم اليومية، تلحق ضررا خطيرا بعملية السلام، بل هي تهدد، على نحو أخطر من ذلك، حل الدولتين وإمكانية إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء.

إن الحالة المنطوية على الانتهاك الخطير للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لا يمكن أن تستمر بدون استجابة من مجلس الأمن. ولدى اضطلاع المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب عليه أن يستجيب بشكل كاف بغية إنهاء الممارسات والسياسات غير القانونية وكفالة احترام حقوق الإنسان

والحريات الأساسية والامتثال لها. ومن المهم أيضا أن نستخدم على أكمل وجه التنوع العرقي والديني والثقافي بتعزيز الحوار والمصالحة فيما بين الطوائف، وفي الوقت ذاته، رفض وإلغاء أي مظهر من مظاهر التعصب العرقي أو الديني.

ولا تزال الحالة في سوريا على رأس قائمة المسائل الأمنية على الصعيد الدولي. ويشجعنا أن الأطراف المعنية، ونتيجة للجهود الحثيثة للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد كوفي عنان، التزمت بإنهاء سفك الدماء والامتثال لوقف إطلاق النار بعد فترة طويلة من المواجهات العنيفة. وغني عن القول إن التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات متقطعة لوقف إطلاق النار تثير القلق، غير أننا لا نزال نعتقد هذه الحوادث ستظل حالات معزولة لن تمتد لتهدد الثقة الحالية الهشة.

لقد شكل اتخاذ القرارين اللذين أذنا بإيفاد الفريق المتقدم إلى سوريا (القرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢))، وبعد ذلك، نشر كامل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا (القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)) تجسيدا لموقف موحد لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة الحساسة للغاية. وهناك آمال كبيرة في أن تتحسن البيئة الأمنية في سوريا بقدر يكفي لكي تتمكن البعثة من القيام بمهمتها المتمثلة في رصد ودعم التنفيذ الكامل لاقتراح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص.

وفي الختام، نود أن نعرب عن الأمل في ألا يصبح السلام والأمن في الشرق الأوسط بعد اليوم سلعتين نادرتين، وذلك بإبداء مزيد من الإرادة السياسية، والعمل على نحو حازم وبذل جهود منسقة.

السيد لوليشكي (المغرب): اسمحوا، بداية، أن أعبر بدوري عن شكرنا للسيد لين باسكو، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها حول مستجدات الأحداث في الشرق الأوسط، والتي لا يختلف اثنان في الإقرار بأنها تنذر بالانفجار وتهدد بشكل متزايد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم. كما أنها تلقي على عاتق هذه المجلس مسؤولية تاريخية لإنقاذ السلام وتبرز في نفس الوقت القيمة المضافة لزيارة المجلس للأراضي الفلسطينية المحتلة.

يبقى الاستيطان الخطر الأكبر الذي يهدد عملية السلام برمتها. وآخر حلقات هذه الممارسة هو قرار الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الأول من هذا الشهر بناء أزيد من ألف وحدة استيطانية جديدة في الأرض المحتلة. وفي هذا الصدد نسجل أن الاجتماع الأخيرة الذي عقدته المجموعة الرباعية الدولية في بداية هذا الشهر في واشنطن، عبر عن القلق من استمرار النشاط الاستيطاني والعنف والتحريض الذي يمارسه المستوطنون ودعا إلى استئناف الحوار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى حل لهذا النزاع. كما طالب المجتمع الدولي بتوفير الدعم لجهود السلطة الوطنية الفلسطينية لتجاوز أزمتها المالية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية. ونفس هذه المسببات كانت وراء قرار مجلس حقوق الإنسان تكوين لجنة لتقصي الحقائق بشأن تأثير المستوطنات على حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن مدينة القدس الشرقية تبقى المستهدفة الأولى بالسياسية الاستيطانية التي تنفذها السلطات الإسرائيلية لطمس هويتها وتغيير معالمها الدينية والثقافية والحضارية وتعديل تركيبتها السكانية من خلال التضييق على سكانها الفلسطينيين لدفعهم نحو الهجرة وإحلال المستوطنين مكانهم، ومصادرة بيوت المقدسيين وبناء وتوسيع المستوطنات وإنشاء الطرق الالتفافية حولها لعزلها عن محيطها الفلسطيني. وفي هذا الصدد، أود الاقتباس من رسالة وجهها في ٣ من هذا الشهر جلالة الملك محمد السادس بصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وفي نفس الوقت إلى الدول الخمس

الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي جاء فيها على الخصوص:

”إن الإجراءات الإسرائيلية اللامشروعة والأحادية الجانب في مدينة القدس، وغيرها من الانتهاكات التي تمس بحقوق الفلسطينيين، تتنافى جملة وتفصيلا مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وأن هذا المخطط سيزيد من حدة التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل قد بل قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لا يمكن التكهن بنتائجها في ظل الأوضاع العامة التي تعيشها المنطقة برمتها“.

ومن هذا المنطلق، حث جلالة الملك السيد الأمين العام للأمم المتحدة والدول الدائمة العضوية ”على القيام بما تقتضيه خطورة الوضع من مساع لدى الحكومة الإسرائيلية لحملها على وقف جميع الممارسات المنافية للقرارات والمواثيق الدولية.“

لقد برهن الفلسطينيون غير ما مرة على تمسكهم بعملية السلام والتفاوض لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. كما أكدت الدول العربية في مؤتمر القمة الأخير لمجلس الجامعة العربية، المنعقد ببغداد في شهر آذار/مارس الماضي، على أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي استنادا إلى مبادرة السلام العربية التي أكدت عليها مؤتمرات القمة العربية المتعاقبة منذ سنة ٢٠٠٢. وتفعيلا لهذا الالتزام العربي، نسجل مبادرة الرئيس محمود عباس مكاتبة رئيس الوزراء الإسرائيلي بخصوص استئناف محادثات السلام المجمدة منذ سنة ٢٠١٠، معربين عن أملنا أن تتجاوب إسرائيل مع هذا العرض قصد أعادة إحياء عملية السلام وتمكين الفلسطينيين من إنشاء دولتهم المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا السياق، نشجع الأطراف الفلسطينية على السير قدما في عملية المصالحة الوطنية لإنهاء الانقسام وفقا لتفاهمات الدوحة. إن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تدهور مستمر بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي له تكلفة عالية على الاقتصاد الفلسطيني. وقد سبق للبنك الدولي أن دق ناقوس الخطر في تقريب له أكد فيه بأن العجز تفاقم في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ليصل إلى أزيد من بليون دولار بسبب القيود الإسرائيلية وتراجع حجم المساعدات الدولية. كما يعاني آلاف الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية وبينهم نشطاء سلميون من ظروف صعبة كالحجز الانفرادي والعزل والحرمان من الزيارة واستكمال الدراسة. كما تشكل وضعية مئات المعتقلين في إطار ما يسمى بالاعتقال الإداري وضعا فريدا داخل السجون الإسرائيلية.

خلال مؤتمر القمة العربي الأخير، أكد قادة الدول العربية قرار الجامعة العربية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بدعم التوجه الفلسطيني لتقديم طلب للأمم المتحدة للاعتراف بالعضوية الدائمة لدولة فلسطين، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، وأن هذه العضوية تتماشى مع الرؤية التي أعلن عنها الرئيس باراك أوباما لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، خاصة في ضوء اعتراف أغلبية دول العالم بالدولة الفلسطينية واعتراف تقارير المنظمات الدولية بأن الفلسطينيين يتوفرون على مؤسسات ناضجة لتدبير دولتهم وشؤونهم. وفي هذا الإطار، نؤكد أن مجلس الأمن مدعو أكثر من أي وقت مضى لتطبيق قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة والمبادرات المطروحة ذات الصلة لحل القضية الفلسطينية، وذلك بضمان انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحالة، بما فيها الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية، وتحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط

الكفيل وحده بضمان الأمن والاستقرار والرفاهية لكل شعوب المنطقة.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية للمجلس. نشكر المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

يود وفد بلدي أن يعرب تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

شهدت الـ ١٨ شهرا تطورات دراماتيكية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقد تمخضت تلك التطورات عن إرادة لا تتزعزع من الناس للمطالبة بحقوقهم المشروعة. ما هو واضح مما شهدناه أن الوضع الراهن الذي لم يسمح بإعمال حقوق الناس لا يمكن أن يستمر.

وفي ضوء ذلك، لا بد من حل الصراع الذي طال أمده بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لا يمكننا أن نسمح باستمرار صراع دام ستة عقود وحرم أجيالا من الناس من كلا الجانبين فرصة العيش في سلام وأمن داخل حدود آمنة معترف بها دوليا.

تظل جنوب أفريقيا تشعر بخيبة أمل لأنه منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عندما التزمت المجموعة الرباعية بمساعدة الطرفين على إحراز التقدم في عملية السلام، لم يتم إحراز تقدم ملموس. بدلا من ذلك، وعلى الرغم من الجهود المشكورة من قبل بعض أصحاب المصلحة المهمين، مثل المملكة الأردنية الهاشمية، كان هناك ركود على المسار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت الحالة الأمنية والإنسانية، وبخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وكان التطور الأكثر السلبية هو استمرار بناء المستوطنات غير القانونية من جانب إسرائيل، ما يقوض الأساس لدولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات الحياة إلى جانب دولة إسرائيل.

نلاحظ البيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في واشنطن العاصمة في ١١ نيسان/أبريل. كذلك، لئن كنا نقدر الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لإحياء العملية السياسية ومساعدة الفلسطينيين في جهودهم الرامية إلى بناء المؤسسات، فإننا نطرح مرة أخرى الأسئلة التي طرحناها في هذه القاعة في مناقشتنا قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.6706). ألم يحن الوقت لتقييم فعالية نموذج المجموعة الرباعية؟ وما الأعمال الإضافية التي يمكن لمجلس الأمن القيام بها لمساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات والتوصل إلى سلام دائم؟

المجموعة الرباعية لا تزال تجتمع بشكل دوري، ومع ذلك لم تبد الإرادة السياسية لمتابعة قراراتها. لم يتم الالتزام بخريطة الطريق التي رسمتها وعمرها ١٠ سنوات تقريبا، ولا الامتثال لطلبها في الآونة الأخيرة إلى الطرفين بدء المفاوضات المباشرة فورا ودون شروط مسبقة، أو تقديم مقترحات بشأن الحدود والأمن.

ينبغي تنشيط دور مجلس الأمن في تناول هذه المسألة. المجلس هو المسؤول عن السلم والأمن الدوليين ولا يمكنه أن يعفي نفسه من المسؤولية في هذه المسألة الحاسمة. إن تجاهل هذا الصراع يؤثر على مصداقية المجلس.

يعتقد وفد بلدي أن الزيارة التي سيقوم بها المجلس إلى المنطقة ستكون مفيدة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار وجهات نظر المنظمات الإقليمية ذات الصلة بشأن هذه المسألة. ما برح المجتمع الدولي مستعدا ليأخذ في الاعتبار وجهات نظر المنظمات الإقليمية ذات الصلة، مثل جامعة الدول العربية، في الصراعات الأخرى في المنطقة. في ذلك

السياق، ينبغي أيضا أخذ وجهات نظر الجامعة في الاعتبار بشأن حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي أثّر بشكل مباشر على الكثير من أعضائها.

نحن نثني على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لأخذ زمام المبادرة في الكتابة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، في محاولة لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية. وإذا لم يتم اغتنام الفرصة لاستئناف المفاوضات المباشرة ذات المصداقية فإن جدوى الحل القائم على وجود دولتين سيتلاشى ببطء.

ما يبعث على القلق، مع ذلك، هو أنه على الرغم من محاولات إحياء المفاوضات، فإن احتمال إجراء محادثات مباشرة يبدو ضئيلا، إذ تستمر الحكومة الإسرائيلية في أعمالها التي تخفف من فرص التوصل إلى حل سلمي للصراع.

بالإضافة إلى استمرار بناء المستوطنات غير الشرعية، فإنها تواصل هدم المنازل والحفريات غير القانونية في المواقع الدينية، وفرض القيود على إمكانية وصول الشعب الفلسطيني وتنقله، وإطباق قبضتها على غزة وعدم منع المستوطنين من مهاجمة الأشخاص الفلسطينيين وممتلكاتهم.

في كانون الثاني/يناير تمكن المجلس من الموافقة على تلقي إحاطة إعلامية من وكيلة الأمين العام فاليري أموس بشأن الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي كان بمثابة تأكيد على تدهور الحالة من جميع جوانبها.

ومنذ ذلك الحين، لم تتحسن الحالة. نحن نتطلع إلى تلقي مزيد من الإحاطات الإعلامية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالحالة.

التصعيد الأخير للتوترات في غزة هو مصدر قلق بالغ. وينبغي تأكيد أثره على الأطفال في كلا الجانبين. في ١٢ آذار/مارس، أصدر صندوق الأمم المتحدة للطفولة بيانا أعرب فيه عن قلقه العميق من تأثير التصعيد الأخير للعنف في غزة وإسرائيل على الأطفال.

فقد أصاب صاروخ أطلق على إسرائيل في الشهر الماضي مدرسة كانت خالية لحسن الحظ. والهجمات الإسرائيلية على غزة لم يسلم منها الأطفال. فقد أبلغت اليونيسيف عن وقوع حالات وفاة وإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين نتيجة لتلك الهجمات. وذكرت أنه خلال العام الماضي، قتل ٢٠ طفلا فلسطينيا و ٥ أطفال إسرائيليين، وأصيب ٤٤٨ طفلا فلسطيني آخر وطفلين إسرائيليين بسبب القتال.

وإذ يبدي المجلس التزامه بمعالجة المسائل المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة، ربما ينبغي لنا أن ننظر في إدراج تلك المسألة في جدول أعمال الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

أخيرا، فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، ترحب جنوب أفريقيا باعتماد المجلس القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) بالإجماع، إذ ينص على نشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا. نحن نحث جميع الأطراف على التأكد من السير الفعال للبعثة بتيسير عملها وضمان سلامة أفرادها.

نرحب بالأنباء التي تفيد بتمكّن أفراد الفريق المتقدم زيارة المناطق الساخنة الرئيسية في الصراع، بما في ذلك مدينة حمص، وأنهم لاحظوا الهدوء ووقف العمليات العسكرية الرئيسية. إن نشر الفريق المتقدم أثبت بالفعل تأثيره المهدئ، حيث إن العنف قد انخفض خلال وجودهم. وينبغي الآن المحافظة على ذلك الانخفاض الملحوظ في أعمال العنف.

سيكتسي نشر البعثة أهمية للتأكد من تنفيذ اقتراح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان، وسوف يؤدي أيضا دورا حاسما في تحقيق هدف ضمان التزام جميع الأطراف بالحوار السلمي من أجل الدعوة إلى عملية مفاوضات شاملة للجميع تفضي تحقيق

نتيجة سياسية تلبي التطلعات المشروعة لجميع أبناء الشعب السوري.

من المهم أيضا أن يمنح جميع أعضاء المجتمع الدولي القرارَ واقتراحَ عنان فرصة للنجاح، ودعم واحترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وختاما، نؤكد مجددا أن التطورات الحالية في العالم العربي سيكون لها بلا شك تأثير على مستقبل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وعلى الصراع العربي – الإسرائيلي بوجه عام. إذ نحاول التصدي للتحديات في الشرق الأوسط وحل مشاكله، لا ينبغي لنا أن نغفل الجهود التي نبذلها من أجل التوصل إلى حل شامل لأزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك المسارات الإسرائيلية – الفلسطينية واللبنانية والسورية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما. تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فإن التقارير مخيبة للآمال. فالجمود الحالي في عملية السلام يعرّض يومياً للخطر حل الدولتين الذي يحظى بتأييد المجتمع الدولي. ونظرا لتسارع وتيرة الاستيطان الإسرائيلي، فإن ذلك يهدد بقاء الدولة الفلسطينية. ويشكل الاستيطان انتهاكاً أساسيا للقانون الدولي، وهو غير مقبول على الصعيدين الأخلاقي والسياسي معاً، وله جذور عميقة في أعمال النهب والعنف. وقد أعربنا عن إدانتنا في ذلك السياق، للاستفزازات المتمثلة في الإعلانات الجديدة عن طرح عطاءات لبناء أكثر من ١ ١٠٠ منزل من قبل السلطات الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يساءل المستوطنون الذين يرتكبون أعمال العنف غير المقبول ضد الشعب الفلسطيني عن أفعالهم أمام القانون، وهو أمر لا يحدث إلا نادرا جدا.

وبالتالي، فإن من المؤسف ألا يدين المجلس هذه الأعمال، وأن يكتفي ببساطة بذكر القانون والإشارة إلى المبادئ التي يقوم عليها حل الدولتين، عندما يتعرض ذلك الحل للتهديد. وتلك هي الحالة اليوم، وهي تثير مشاعر القلق لدى عدد متزايد من الفلسطينيين والإسرائيليين.

ويهدد التقاعس عن العمل أيضا باندلاع موجة من أعمال العنف في المنطقة، من شأنها أن تؤجج نيران توترات أخرى عديدة. وقد كانت إسرائيل خلال الأشهر الثلاثة الماضية هدفا لعدد كبير من الهجمات الصاروخية. ونحن ندين تلك الهجمات دون تحفظ. وهناك ضرورة لإحداث تغيير جذري سياسي من جانب إسرائيل في قطاع غزة، كي تتمكن من رفع الحصار المفروض، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، دون المساس بالمصالح الأمنية لإسرائيل، ومن أجل إنهاء سيطرة حركة حماس على سكان غزة.

وترى فرنسا بحق أن اجتماع الوفد الفلسطيني مع رئيس الوزراء الإسرائيلي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن يسهم ذلك التبادل في تيسير استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالهدف لا يزال كما هو متمثلاً في استئناف مفاوضات فعالة على أساس معايير واضحة ومتوازنة.

ومع ذلك، فإننا لا نستطيع تجنب التفكير المتعمق في الكيفية التي يستطيع بها المجتمع الدولي دعم عملية السلام، خاصةً وهي ليست مرضية اليوم. ولا مناص من آلية للمتابعة تشمل جميع الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص الجهات الإقليمية الفاعلة، وتقوم على أساس المعايير المتفق عليها، ووفق إطار زمني واقعي، وتساءل فيها الأطراف المعنية عن أفعالها، لكونها الوسيلة الوحيدة القادرة على تمكين الطرفين

من العودة إلى مسار مفاوضات ذات مصداقية. ولا تعفي هذه الملاحظة الطرفين عن مسؤولياهما، غير أنها ترمي إلى استخلاص الدروس من عجزهما عن السير في طريق الحل الوسط المؤلم، وهو أمر سيشق على كليهما، فضلاً عن تشجيع السير على المسار الواقعي الوحيد من أجل إيجاد حل نهائي للصراع.

ويجب اتخاذ تدابير موضوعية لبناء الثقة من أجل استعادة الثقة الضرورية بين الطرفين. ويجب أيضا دعم الطرفين الفاعلين ذوي الأهمية الحاسمة لعملية السلام، وهما، السلطة الفلسطينية ورئيسها السيد محمود عباس.

وقد أكد الاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة أن الفلسطينيين مستعدون لإقامة دولتهم وإدارتها بمصداقية. وأكد الاجتماع أيضاً على الموقف المالي الحرج للسلطة الفلسطينية، والتي قد لا تكون قادرة على دفع رواتب موظفي خدمتها المدنية، إذا لم تحشد الجهات المانحة جهودها. وعلاوة على ذلك، يجب على إسرائيل تنفيذ الاتفاق التقني المبرم في صيف عام ٢٠١١ من أجل تحسين تحصيل الرسوم والضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، بوصفها أفضل وسيلة لزيادة العائدات الفلسطينية. ويجب على إسرائيل إزالة القيود المفروضة على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبخاصة في المنطقة (ج) وقطاع غزة، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على الحفاظ على الاقتصاد الفلسطيني غير المكتفي ذاتياً.

ويكتسي دعم الرئيس عباس في مهمته المتعلقة بتحقيق المصالحة الفلسطينية أهمية حاسمة أيضا، إذ ليس ممكناً الوصول إلى حل دائم في ظل استمرار تجزئة الأراضي الفلسطينية. ونحن مستعدون للعمل مع أي حكومة فلسطينية تلتزم بعدم اللجوء إلى العنف والتوصل إلى حل للدولتين، فضلاً عن قبول الاتفاقات والالتزامات المبرمة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك حق إسرائيل في الوجود.

وأود أن أتطرق إلى الحالة في سوريا. فالحالة الميدانية هناك لا تزال تثير قلقا بالغاً. وكما ورد في الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يوم الخميس الماضي (S/2012/238) فقد فشلت دمشق، مرة أخرى في الوفاء بالتزاماتها. ولا تزال منطقتا حمص وإدلب عرضة لتفجيرات وهجمات منذ الأسبوع الماضي، ولا تزالان تدفعان ثمنا باهظا للقمع المتواصل فيهما. ولم تنفذ السلطات السورية التدابير الفورية التي التزمت بها مع المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن الأزمة السورية. ولم يفعل الجيش السوري شيئاً سوى تضليلنا بانسحابه. ولا تزال النيران الكثيفة والتفجيرات مستمرة.

وعند اعتماد القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) طالب المجلس دمشق بتنفيذ التدابير الرامية إلى إنهاء العنف فوراً وبطريقة يمكن التحقق منها. ولا يمكن أن تواصل دمشق تحدي قرار صادر عن المجتمع الدولي.

وقد تحمّل المجلس مسؤولياته من خلال قبول طلب الأمين العام نشر بعثة مراقبين تتألف من ٣٠٠ شخص لمراقبة وقف جميع أعمال العنف من قبل جميع الأطراف، والتنفيذ الكامل لاقتراح الست نقاط للمبعوث الخاص المشترك. ولا يخلو هذا النشر من المخاطر بطبيعة الحال. غير أن المجلس لن يتسامح مع إعاقة عمل المراقبين أو أي تهديد لأمنهم. وينبغي أن ينظر المجلس – إذا لزم الأمر – في اتخاذ تدابير قسرية.

وتشكل سلطة المجلس فيما يتعلق بالمساعدة في حل الأزمات شرطا ضروريا أيضا لمصداقية عمله في مجال الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وعليه، فليس بوسع المجلس قبول انتهاك سيادة الدولتين المجاورتين لسوريا، وهما تركيا ولبنان.

وتود فرنسا أن تعرب عن تقديرها بترحيب هاتين الدولتين بالمواطنين السوريين الطالبين للجوء بعيداً عن العنف، وفقا للقانون الدولي ذي الصلة بشأن اللاجئين والمشردين. ونرحب في سياق إقليمي مضطرب كهذا، بالتزام السلطات اللبنانية بالعمل مع جميع فئات المجتمع من أجل الحفاظ على استقرار لبنان. ونثني على التزامها بالوفاء بجميع التزاماتها الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالمحكمة الخاصة للبنان.

ويجب على المجلس أن يكون على أهبة الاستعداد للرد بحزم إذا لم تستجب سلطات دمشق لمتطلبات القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). ومع ذلك، ينبغي ألا تسمح الحاجة الملحة إلى العمل في سوريا للمجتمع الدولي بالانصراف عن ضرورة التركيز على حل الدولتين، كي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام. ولن يتحقق السلام في الأجل الطويل في منطقة الشرق الأوسط إلا إذا ما تمكّن المجتمع الدولي من تلبية التطلعات المشروعة المعبر عنها من فلسطين فيما يتعلق بإقامة الدولة، وفي إسرائيل فيما يتعلق بأمنها. والأمر متروك لمصداقية المجلس في تقديم المساعدة في وضع إطار موثوق للمفاوضات في ذلك الصدد.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية. وقد استمعت بعناية أيضا إلى التصريحات التي أدلى بها المراقب الدائم لفلسطين وممثل إسرائيل.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط معقدة وهشة. ولا تزال عملية السلام تسير في طريق مسدود، وهو أمر مثير للقلق البالغ. ولا تزال القضية الإسرائيلية الفلسطينية تشكل محوراً لعملية السلام في الشرق الأوسط. وعليه، فهي تقتضي اهتماما ومساعدة على نحو مستمر من قبل المجتمع الدولي. وقد ظلت الصين تؤيد دائما تسوية الصراعات بين إسرائيل وفلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق المتعلقة بالشرق الأوسط، بغية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، في نهاية المطاف.

وتدعم الصين وترحب بجميع الجهود المبذولة من أجل التغلب على المأزق الذي تمر به المحادثات وعملية استئناف المفاوضات. نرحب بالجهود الأخيرة التي بذلتها كل من إسرائيل وفلسطين لاستئناف محادثات السلام في وقت مبكر، والتي نأمل أن تسفر قريبا عن نتائج إيجابية.

تأمل الصين أن تواصل المجموعة الرباعية الإسهام في محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. وتعتقد الصين أن على مجلس الأمن الاضطلاع بدور أكبر في حل قضية الشرق الأوسط.

تمثل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية العقبة الرئيسية أمام استئناف محادثات السلام. وعارضت الصين دائما قيام إسرائيل ببناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحث إسرائيل على أن توقف على الفور أنشطتها الاستيطانية، وتتعاون مع الجهود الدولية في سبيل السلام، من أجل تهيئة الظروف المواتية لاستئناف محادثات السلام.

في الوقت الحالي، تظل الحالة الأمنية والإنسانية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، خطيرة. يجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. نأمل أن ترفع إسرائيل بشكل تام حصارها على قطاع غزة، حتى يتسنى لأهل غزة استئناف حياتهم الطبيعية في ظل ظروف كريمة، مع حيز للتنمية. وعلى المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني.

تشكل المحادثات على المسار السوري الإسرائيلي والمسار اللبناني الإسرائيلي جزءا هاما لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. إن التوصل إلى تسوية شاملة

لقضية الشرق الأوسط لا يمكن فصله عن إحراز تقدم على هذين المسارين. تؤيد الصين تأييدا تاما التطلعات العادلة لسوريا ولبنان إلى الحفاظ على سيادهما الوطنية وسلامة أراضيهما واستعادة أراضيهما المحتلة.

وتدعم الصين الخيار الاستراتيجي للدول العربية للتوصل إلى سلام شامل ودائم في المنطقة. وتؤيد الصين اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر في النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. والصين على استعداد لمواصلة القيام بدور بناء في السعي إلى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط في وقت مبكر.

وترى الصين باستمرار أنه لا يمكن تسوية الأزمة في سوريا إلا من خلال عملية سياسية بقيادة سورية على أساس احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدها وسلامة أراضيها وخيارات الشعب السوري وإرادته. وندعو جميع الفصائل في سوريا والمجتمع الدولي إلى التعاون مع جهود المبعوث الخاص المشترك، السيد عنان، ودعمها من أجل التنفيذ الكامل للخطة المؤلفة من ست نقاط.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم.

نؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما الممثلان الدائمان لمصر وكازاخستان باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على التوالي.

ما برحت باكستان تدعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن الإنكار المستمر لهذا الحق ينذر بخطر نشوب حرب يمكن أن تتورط فيها المنطقة كلها.

ما زال مجلس الأمن يتنصل من مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، على حساب مصداقيته. نحن نرحب بالقرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الآثار المترتبة على المستوطنات الإسرائيلية بالنسبة لحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونشعر بالتشجيع أيضا أن نلاحظ زيارة الأمين العام إلى المنطقة في شباط/فبراير، مما أتاح له فرصة ليقف بنفسه على محنة أمة تعيش تحت نير الاحتلال في ظروف مروعة. كانت مبادرة حسنة التوقيت، نأمل، أن تساعد على إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذا النزاع المتفاقم، لأن بذور المشاكل الداهمة قد غرست في التربة الخصبة للأخطاء التي لم تصحح والنزاعات التي تركت تتفاقم على مر السنين.

وفي تعارض مع إرادة المجتمع الدولي، تواصل إسرائيل تنفيذ سياسات في تحد للقانون الدولي والعمل على تقويض أساس حل الدولتين. إن جهودها الرامية إلى إعادة رسم خريطة فلسطين من خلال استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني، والاضطهاد المستمر للفلسطينيين، وترددها في قبول حدود عام ١٩٦٧ كأساس للمفاوضات تحول المنطقة إلى برميل بارود.

ونؤكد من جديد أن استمرار التقاعس من جانب المجتمع الدولي ليس خيارا. نحن ندين بشدة إعلان إسرائيل في ٤ نيسان/أبريل المتعلق بطرح مناقصات جديدة لبناء أكثر من ١ ١٠٠ وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية. وعلى نفس المنوال، أعلن ما يسمى برئيس بلدية القدس أيضا عن خطط لإقامة مستوطنة جديدة من شأها أن تقسم القدس الشرقية فعليا. إن هذه الأعمال تقلص على نحو منهجي مساحة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتشكل عقبة رئيسية على طريق السلام.

لقد رسم المنسق الخاص روبرت سيري، في إحاطته الإعلامية إلى المجلس في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PV.6742)، صورة قاتمة لآفاق استئناف المفاوضات

المباشرة. وقال أيضا أنه بدون خريطة طريق، فإن الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لبناء الدولة تتعرض أيضا للخطر.

أكدت المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، التي اجتمعت في واشنطن العاصمة، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، من جديد التزامها بجميع عناصر خريطة الطريق التي وضعتها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومع ذلك، فإنه مما يبعث على القلق أن نلاحظ أن بيانها يركز بدرجة أكبر على السلامة المالية للسلطة الفلسطينية من تركيزه على النشاط الاستيطاني، أو على تقديم خريطة طريق لاستئناف عملية السلام. كما فشلت في توجيه اللوم إلى إسرائيل على الإجراءات التي تعوق عملية السلام.

على مجلس الأمن أن يلقي بثقله لتهيئة ظروف مواتية لاستئناف عملية السلام وتحميل إسرائيل المسؤولية عن تحديها المستمر. ونود أن نذكر المجلس أيضا بأن السلطة الفلسطينية قد وجهت إليه الدعوة للقيام ببعثة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية. وسوف نواصل العمل مع أعضاء المجلس الآخرين في محاولة تحقيق هذه الزيارة.

في حين لا يزال المجتمع الدولي يسلط الضوء على الاعتقالات غير القانونية في أجزاء أخرى من المنطقة، فإن أكثر من ٧٠٠ ٤ فلسطيني يقبعون في السجون الإسرائيلية في ظل ظروف غير إنسانية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لمحنة ٢٠٠ ١ سجين يواصلون حاليا إضرابا عن الطعام احتجاجا على الاعتقال التعسفي وأن يجبر السلطة القائمة بالاحتلال على تغيير أساليبها.

ونطلب مرة أخرى من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تطالب بتنفيذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالسجناء الفلسطينيين. إن الحصار الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة يزيد من اضمحلال الاحتمالات الاقتصادية الضئيلة بالفعل لسكان المنطقة. ولذلك فإننا ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

نحن نقدر وندعم بقوة التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات الدولة. إن الورقة التي قدمتها إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني بعنوان ”التنمية العادلة: المضي قدما رغم الاحتلال“ تعرض تفاصيل التقدم المحرز رغم العقبات التي تبدو غير قابلة للتخطي.

وقد برهنت فلسطين على نحو لا شك فيه على أنها مستعدة لشغل مكانها الصحيح بين مجتمع الدول. وتؤيد باكستان طلبها الانضمام إلى عضوية منظمة اليونسكو في العام الماضي، وتلتزم بدعم حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

تؤيد باكستان إحلال السلام الدائم لجميع سكان منطقة الشرق الأوسط. إن الإطار العريض لهذا السلام وضع بالفعل بالتفصيل في عدد من قرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومرجعيات مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية.

إن الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي - وهي شرط لا غنى عنه من أجل تنفيذ تلك الوثائق - واضحة بسبب غيابها. إن السلام الدائم في الشرق الأوسط، وإحراز تقدم في الصراع السوري الإسرائيلي والصراع اللبناني الإسرائيلي مهم أيضا. ما برحنا نصر على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة ومن الجولان السوري، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

نحن نشعر بالقلق وخيبة الأمل لأن مسألة الجولان السوري، وهي جزء لا يتجزأ من عناصر نظر المجلس في هذا

البنـد مـن جـدول الأعمـال، لم يـرد ذكرهـا في الإحاطـة الإعلاميـة للأمانـة العامـة إلى المجلـس. إن المنطقـة في حالـة اضطراب عنيف، والربيع العربي لا يمكن ولن يمكن أن يزدهر بـشكل كامـل إذا لم تـتم تلبيـة التطلعـات المشروعة للـشعب الفلسطيني.

إن الإهمـال غـير المتعمـد والتقـاعس والتواطـؤ مـع الاضـطهاد واللامبـالاة لـيس مـن شـأنها إلا الإسـاءة إلى سمعـة دعاة السلام وتعزيز أقاويل المتطرفين.

السير مارك لايال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزيـة): أود أن أشكر الـسيد لـين باسكو على إحاطته الإعلاميـة، وأعـرب عـن التقـدير للإسـهامات الـتي قـدمها المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل في المناقشة اليوم.

وقبل أن أنتقل إلى المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، أود أن أشدد على أن المملكة المتحدة تشعر بـالقلق البـالغ إزاء الأزمـة في سـوريا، الـتي تـدخل شـهرها الرابـع عـشر. وفي ٢١ نيسان/أبريـل، فـإن مجلـس الأمـن، باتخـاذه القـرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) بالإجماع، قد اتخذ الخطوة الهامة بالإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، التي تضم ٣٠٠ من المراقبين العـسكريين غـير المـسلحين، إضـافة إلى مكـون مـدني كـبير. وقــد فعــل المجلــس ذلــك بــالرغم مــن عــدم وفــاء النظــام بالتزاماته بموجب القـرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢) وفي غيـاب وقـف دائم للعنف.

وتمثل البعثة التي أذنّا بها واقتراح النقاط الست للسيد كـوفي أنـان الفرصـة الأخـيرة للنظـام الـسوري لعكـس المـسار والـسماح بحـل الأزمـة سـلمياً. ومـن الأهميـة بمكـان أن تفـي الحكومـة الـسورية الآن بالتزاماتهـا بـشأن تحركـات القـوات والأسـلحة الثقيلـة، وأن تكفـل الظـروف الـتي تـسمح للبعثـة بالعمل على نحو فعـال، ومـن ذلـك حريـة الحركـة والوصـول بـدون عوائـق. واعتبـاراً مـن الغـد، سـيتلقى المجلـس تقـارير منتظمـة ودوريـة. ويجـب أن يواجـه امتنـاع النظـام عـن الوفـاء بالتزاماتــه، أو أي محاولــة لعرقلــة عمــل البعثــة بعواقــب حقيقية وقوية.

إن جانباً كبيراً من اهتمـام المجتمـع الـدولي يتركـز عـن حق على الأزمـة في سـوريا، ولكـن يجـب ألا تغيـب عـن بالنـا المحنـة المـستمرة للـشعب الفلـسطيني الـذي يكـافح منـذ زمـن طويل للغاية من أجل حقوقه وكرامته. ويبقـى هـدفنا المـشترك متمـثلاً في حـل الـدولتين. وكلنـا يـؤمن إيمانـاً راسـخاً بـأن المفاوضــات وصــولاً إلى هــذا الحــل هــي الــسبيل الأمثــل إلى الأمـام، وأن أي مفاوضـات مـن هـذا القبيـل ينبغـي أن تجـرى علـى أسـاس حـدود عـام ١٩٦٧، مـع تبـادلات متكافئـة في الأراضي، وإيجاد حـل عـادل للاجئين، ووضـع ترتيبـات أمنيـة تحتـرم الـسيادة الفلـسطينية وتحمـي الأمـن الإسـرائيلي، وأن تكـون القـدس عاصـمة مـشتركة للـدولتين. ونظـل ملتـزمين بذلك الهدف تماماً، ونرحـب ببيـان المجموعـة الرباعيـة الـصادر في ١١ نيسان/أبريل (انظر SG/2182).

وبالرغم من التفاهم المشترك الذي يكاد يكـون عالميـاً بـشأن هـدف الحـل ومعـاييره، مـا زال هنـاك افتقـار مؤسـف لإحـراز تقـدم. وكـل يـوم يمـضي معنـاه تقـويض فكـرة حـل الـدولتين مـن أساسـها. ولـدي ثـلاث نقـاط بـشأن الـسبيل إلى الأمام.

أولاً، في المـدى القـصير، لا بـد لنـا جماعيـاً أن نحـول دون ظهور مزيد من التهديدات لحل الـدولتين وأن نعمـل مـن أجـل منـع تـردي الوضـع علـى أرض الواقـع. ولـذلك، شـعرنا بخيبـة الأمـل جـراء الإعـلان في ٤ نيسان/أبريـل عـن اسـتئناف النــشاط الاســتيطاني الإســرائيلي. فالحكومــة الإســرائيلية، بوصـفها الدولـة المحتلـة للأراضـي الفلـسطينية، مطالبـة بـاحترام القـانون الـدولي والوفـاء بالتزاماتهـا. وكنـا، نحـن والـشركاء في الاتحـاد الأوروبي، واضـحين، فالأنـشطة الاسـتيطانية المنهجيـة

وغير المشروعة تشكل أخطر تهديد حي لبقاء حل الدولتين. وإننا ندين قرار نشر العطاءات لبناء ٨٧٢ وحدة في مستوطنة حار حوما الإسرائيلية، عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية. إن سياسة الحكومة الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتزعزع الاستقرار واستفزازية.

وبالرغم من ترحيبنا بالقرار الصعب الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في وقت سابق من العام الحالي بإخلاء مستوطنة بيت هاماخبيل في الخليل المكونة من منزل واحد، فإن ما هو مطلوب من الحكومة الإسرائيلية أكبر بكثير من ذلك. والمملكة المتحدة تحث الحكومة الإسرائيلية على الامتناع عن نشر أي إعلانات أخرى بشأن المستوطنات، وسحب الإعلانات السابقة وإزالة – وليس تقنين أوضاع – المخافر المتقدمة غير القانونية من شتى أنحاء الضفة الغربية، بموجب القانون الدولي وخريطة الطريق. فإذا امتنعت عن ذلك، سوف تزيد من الإضرار بآفاق حل الدولتين وتقوض الأمن الطويل الأجل الذي يمكن أن يحققه ذلك للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وبالمثل، يجب أن يقوم الفلسطينيون أيضاً بدورهم في كفالة الظروف التي تفضي إلى تسوية سلمية. ويجب وقف إطلاق الصواريخ من غزة، كالتي أدت إلى الأزمة في الشهر الماضي التي أسفرت عن إصابة ثمانية إسرائيليين ومقتل ٢٦ فلسطينياً إلى جانب عشرات الجرحى الآخرين، وتسببت في تعطيل سير الحياة الطبيعية.

ثانياً، وعلى المدى الأطول، يجب أن نستمر في تقديم دعمنا الكامل للسلطة الفلسطينية. والمملكة المتحدة ستظل من الداعمين الأساسيين لجهود الفلسطينيين لبناء الدولة، ومساعدتهم في التصدي للفقر وبناء المؤسسات ودعم اقتصادهم. ونرحب بتركيز بيان المجموعة الرباعية على المنطقة جيم. فزيادة الحكم الذاتي الفلسطيني في المنطقة جيم وفي شتى أنحاء الضفة الغربية أمر ضروري لتحريك الاقتصاد الفلسطيني بعيداً عن الاعتماد على المعونة وتحقيقاً للاكتفاء الذاتي.

ثالثاً، إن الحل المستدام يتطلب نهجاً مستداماً بشأن غزة. ينبغي أن يكون لدى غزة اقتصاد مزدهر، مع أنها من أكبر المتلقين للمعونة في العالم بالنسبة لنصيب الفرد منها. ويجب أن تخفف إسرائيل قيود الحركة والوصول التي تجعل الحياة صعبة للغاية بالنسبة لسكان غزة، فضلاً عن استمرار الإضرار باقتصادها. وهذه القيود لا تساعد عملية السلام. ونحن نتفهم الشواغل الأمنية لإسرائيل، ولكن حتى يكون أي اتفاق للسلام مستداماً، لا بد أن تكون غزة قابلة للحياة اقتصادياً.

وما من شك في أن السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيجلب منافع هائلة لكل منهم وللمنطقة. وسوف نستمر في حث الطرفين على إبداء القيادة والشجاعة السياسية المطلوبة لإحراز تقدم صوب ذلك الهدف.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات في الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، خلال الشهر الماضي. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما المفيدين.

ما من شك في أن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بفترة من أصعب الفترات منذ التوقيع على اتفاق أوسلو. واستمرار الجمود في عملية السلام يقوض المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويبدو أن التطورات المتلاحقة في غرب آسيا وشمال أفريقيا منذ بداية عام ٢٠١١ قد دفعت القضية الفلسطينية إلى زوايا النسيان. ومن المفارقات أن يحدث هذا

في وقت يدعم المجتمع الدولي التطلعات الديمقراطية لشعوب أخرى في المنطقة.

وإذا سُمح للجمود الراهن بأن يستمر مع استمرار إنكار التطلعات الفلسطينية، فإننا نجازف برؤية تدهور حاد في الموقف. فغياب الثقة بين الطرفين، الذي يرجع أساساً إلى تكثيف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يحتاج إلى معالجة جادة وعاجلة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التزام متجدد من جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالمبادئ المقبولة لتسوية المسألة الفلسطينية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقات أوسلو ومبادرة السلام العربية ومبادئ المجموعة الرباعية.

وينبغي للأطراف أن تتخذ خطوات عاجلة لاستئناف المفاوضات من أجل تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني بإقامة دولته التي تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، فإن الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية يكتسي أهمية فائقة. وفي نفس الوقت، يجب أن يتوقف كل العنف ضد المدنيين، بغض النظر عن مصدره وسببه. وعلى المجتمع الدولي، لا سيما المجموعة الرباعية، أن يضاعف جهوده من أجل جلب الأطراف إلى مائدة التفاوض. ونأمل أن الاجتماع الذي عقد بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين في ١٧ نيسان/أبريل سوف ييسر جهودهم صوب بدء المحادثات المباشرة.

وكما قلت آنفاً، إن كان ثمة مسألة واحدة أصبحت تشكل عائقاً رئيسياً لعملية السلام، فتلك هي أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بينت تقارير عديدة، منها تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوضوح أن تكثيف تلك الأنشطة لا يتفق مع حل الدولتين. وفي واقع الأمر، فإنه يدمر آفاق أي حل على أساس دولتين. والأنشطة الاستيطانية أدت أيضاً إلى تفاقم المشاكل الإنسانية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وأدت كذلك إلى العنف وتزايد حدة التوتر بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. لذلك، نكرر دعوتنا لإسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

والعنف العشوائي لا يعرض حياة المدنيين لخطر حقيقي فحسب، بل يؤدي أيضا إلى حلقة مفرغة من العنف. ونحن ندين جميع الهجمات التي تسبب ضررا للسكان المدنيين وتلحق الضرر بالبنية التحتية المدنية، وندعو إلى وقفها تماما.

إن الحالة الإنسانية في غزة بسبب استمرار الحصار والقيود المفروضة على الصادرات تزيد سبل عيش السكان المدنيين سوءا باستمرار. وكما يتبين من تقارير عديدة صادرة عن وكالات الأمم المتحدة، فإن الفقر والاعتماد على المعونات قد زادا. والمطالب من خدمات الطوارئ، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والمأوى المؤقت، تحمل موارد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فوق طاقتها. وبينما نرحب ببعض الخطوات المتخذة لتخفيف القيود والحصار، فإن الأمر يتطلب القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير على وجه السرعة.

وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز مستوى المساعدات الإنسانية للمدنيين في غزة والضفة الغربية. وينبغي أن يتم ذلك من خلال القنوات القائمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي زيادة قدرة هذه القنوات. والهند، من جانبها، تواصل تعاونها في مجال التنمية مع فلسطين من خلال الدعم المباشر غير المقيد للميزانية – ١٠ ملايين دولار على مدى العامين الماضيين – وكذلك من خلال تدريب العاملين في مختلف المجالات وتقديم تبرع سنوي بقيمة مليون دولار للأونروا

والمشاريع الجاري تنفيذها في إطار صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنفيذ اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، الموقع في أيار/مايو الماضي، أمر هام لتعزيز الإنجازات الإدارية والأمنية التي حققتها السلطة الفلسطينية على الرغم من الأزمات المالية العديدة. وهذا الاتفاق لن يجمع بين الفصائل الفلسطينية كافة فحسب، ولكنه سيضمن أيضا قيام سلطة واحدة لكامل الأراضي الفلسطينية. والعمل في وقت مبكر على هذه الجبهة سيساعد في التوصل إلى أرضية مشتركة سياسية – وهي أمر ضروري لمستقبل العمليات الديمقراطية في فلسطين.

إن القضية الفلسطينية لا تزال هي لب الصراع العربي الإسرائيلي. وينبغي أن يكون حل هذه المسألة أولوية للمجتمع الدولي. والهند ثابتة في دعمها لنضال الشعب الفلسطيني من أجل قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة التي تملك مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية والتي تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

ومن أجل تحقيق هذا الحلم، ستواصل الهند دعم كل الجهود، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم أيضا للتوصل إلى تسوية شاملة للمشاكل العربية الإسرائيلية، ألا يغيب عن بالنا الأراضي العربية الأخرى الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيجري الإدلاء به في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وألمانيا ترحب ببيان المجموعة الرباعية المؤرخ ١١ نيسان/أبريل (انظر SG/2182) بجميع جوانبه وتؤيده. والبيان يعرب عن توقعات هامة، ونحن ندعو الجانبين إلى الاستجابة لنداءات المجموعة الرباعية. ولا بد أن تكون هناك متابعة فعالة للقضايا المذكورة في البيان، وذلك في المقام الأول من قبل الأطراف ولكن بطبيعة الحال أيضا من قبل المجموعة نفسها.

لقد غير الربيع العربي العالم العربي بشكل جذري وكانت له آثار عميقة على كيفية تفاعل بقية العالم مع شعوب المنطقة. وقد نتج عن التوق إلى الحرية الفردية والمشاركة السياسية والرفاه الشخصي. ولا يمكن تحقيق تلك الطموحات إلا في ظل السلام والأمن. ومن ثم، فإن إحراز تقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أمر أساسي. وإسرائيل وفلسطين على السواء جزء لا يتجزأ من المنطقة. والإسرائيليون والفلسطينيون يريدون العيش في حرية وكرامة وأمن.

إننا نفهم الحالة الأمنية الصعبة والمعقدة التي تجد إسرائيل نفسها فيها. وندين بشدة الهجمات الصاروخية على إسرائيل انطلاقا من غزة وأماكن أخرى. وألمانيا تعترف بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات. وفي الوقت نفسه، ننتظر من إسرائيل أن تمارس هذا الحق بحكمة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق الأمن والازدهار الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك للمنطقة على نطاق أوسع، إلا من خلال اتخاذ خطوات جريئة نحو السلام. وفي هذا السياق، فقد حان الوقت للعودة إلى المفاوضات المباشرة الآن. وندعو الجانبين إلى جعل أعمالهما متماشية مع استعدادهما المعلن لتحقيق السلام. وبدلا من البحث عن ذرائع أو حجج للتهرب من المفاوضات، ينبغي للطرفين للبحث عما هو مطلوب لتوفير

السياق الملائم من الثقة المتبادلة لاستئناف المحادثات المباشرة. وينبغي أن يستخدم الجانبان تبادل الرسائل الذي بدأ مؤخرا بطريقة بناءة باعتباره فرصة للعودة إلى محادثات ذات مغزى.

غير أننا نشعر بقلق متزايد إزاء قدرة الحل القائم على وجود دولتين على الصمود. فاستمرار النشاط الاستيطاني يهدد بتقويض الشروط الأساسية لقيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا مستقبلا عن طريق خلق حقائق على أرض الواقع ستجعل مفاوضات الوضع النهائي أمرا متزايد الصعوبة. والحل القائم على وجود دولتين هو أفضل سبيل لتحقيق الأمن الدائم لإسرائيل. ولذلك، أحطنا علما على نحو إيجابي بعدم نشر أي إعلانات أو عطاءات لبناء مستوطنات جديدة خلال محادثات عمان.

ومع ذلك، فإننا نأسف لنشر عطاءات مؤخرا لبناء أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية والضفة الغربية ولخطط إنشاء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية والخطط التي أعلن عنها مؤخرا للموافقة بأثر رجعي على المراكز الاستيطانية التي شيدت في انتهاك للقانون الإسرائيلي. وهذه الموافقة ستكون بمثابة بناء لمستوطنات جديدة في الضفة الغربية.

وموقفنا لم يتغير. فجميع المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام. ونحن ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية من أجل الحفاظ على إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. وينبغي للحكومة الإسرائيلية ألا تدع مجالا للشك في التزامها الكامل بالمفاوضات وبالتوصل إلى حل عادل ومنصف للصراع.

كما ذكرت المجموعة الرباعية، فإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة جيم ذات أهمية حاسمة لقدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء. ونحن ندعو الجانبين إلى التعاون من أجل ضمان التقدم والتنمية الشاملين في المنطقة جيم، بما في ذلك تحديد إجراءات شفافة للتخطيط والبناء، بما يتفق مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني.

أخيرا، فإن ألمانيا ترحب بالجهود التي يبذلها الطرفان لحل القضايا العالقة المتصلة بتحصيل إيرادات الضرائب والجمارك وتحث على الانتهاء منها في أقرب وقت ممكن. فتحقيق استقرار الحالة المالية للسلطة الفلسطينية أمر أساسي للحفاظ على إنجاز هام من إنجازات بناء الدولة الفلسطينية، بما في ذلك في مجال الأمن. وألمانيا، بصفتها إحدى الجهات المانحة الرئيسية، تتوقع تماما أن تفي إسرائيل بالتزاماتها.

أود الآن أن أقول بضع كلمات بشأن سوريا.

لقد كان اتخاذ القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، خطوة هامة وبعيدة الأثر. ويمكن أن يؤثر نشر المراقبين في ظل الظروف المناسبة تأثيرا إيجابيا على الديناميات على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون واعين للمخاطر التي تواجه البعثة. ومن المهم توفير الأمن اللازم للمراقبين وأن يكون بوسعهم العمل بحرية وفي الظروف المناسبة لتنفيذ ولايتهم بشكل فعال.

في غضون ذلك، تواصل السلطات في دمشق هجماتها على السكان وتواصل قصف المراكز السكانية بالمدفعية و لم تسحب قواتها ودباباتها إلى ثكناتها. وقد وردت اليوم أنباء جديدة عن وقوع هجمات في حماة. وأشكال العنف الأخرى مستمرة بلا هوادة. وحتى الآن، لم تصل المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة بسبب القتال. وحرية الاجتماع والحق في التظاهر السلمي غير مكفولين. ومحاكمات المدنيين أمام محاكم عسكرية بسبب ممارستهم لحقهم في التعبير لا تزال مستمرة.

إن ألمانيا تصر على التنفيذ الكامل لخطة السيد كوفي عنان المؤلفة من ست نقاط دون تأخير. وسنقيم الحالة على أرض الواقع بعناية. ونتطلع إلى التقييمات التي سيقدمها الأمين العام والمبعوث الخاص المشترك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

في وقت سابق من هذا الشهر، استضافت وزيرة الخارجية كلينتون أحدث اجتماع للمجموعة الرباعية في واشنطن العاصمة. وفي ذلك الاجتماع، رحب الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية بخطط الحوار بين الطرفين وناقشوا سبل تقديم الدعم لهما. ونحن نعمل بشكل وثيق مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لدعم الطرفين فيما يتخذان خطوات لفتح باب الحوار مجددا وإعادة بناء الاتصالات. وينبغي لنا جميعا دعم هذا الجهد والمساعدة على تهيئة مناخ موات وتجنب أي مبادرات تصرف الأنظار عن مساعي تحقيق السلام.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، شهدنا بداية حوار عندما سلم كبار المسؤولين الفلسطينيين أول رسالة في اجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو. وفي بيان مشترك صدر في أعقاب هذا الاجتماع، قال الطرفان: ”يأمل الجانبان أن تساعد هذه العملية لتبادل الرسائل على إيجاد سبيل لإحراز التقدم في عملية السلام“. والولايات المتحدة تتشاطر ذلك الأمل وتعتبر تبادل الرسائل خطوة إيجابية تعزز المحادثات التي استضافتها الأردن والبيانات التي أصدرتها المجموعة الرباعية منذ أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي الاجتماع الذي عقدته مؤخرا المجموعة الرباعية، ركزت على أهمية استمرار حشد الدعم الدولي للجهود الهامة التي تبذلها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات. ولبناء مستقبل يعيش فيه الفلسطينيون في دولتهم المستقلة ذات السيادة، يجب علينا أن ندعم بحزم اتخاذ الخطوات الصعبة اللازمة لبناء مؤسسات وقدرات الدولة الفلسطينية المستقبلية. ونرحب بالإجراءات التي اتخذها الطرفان لتسوية المسائل العالقة المتمثلة في استخلاص الضرائب والإيرادات، ونحث على الانتهاء منها بسرعة. وبينما يعالج الطرفان هذه المسائل الصعبة، يجب على المجتمع الدولي مواصلة الاضطلاع بدور حيوي دعما لجهودهما.

وتكرر الولايات المتحدة دعوة المجموعة الرباعية إلى مواصلة الدعم الدولي لبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، بما في ذلك تقديم المساهمات لبلوغ مبلغ ١,١ بليون دولار المطلوب للوفاء بالمتطلبات المالية المتكررة للسلطة الفلسطينية لعام ٢٠١٢. وذلك التمويل لا بد منه للمحافظة على المكاسب المؤسسية للسلطة الفلسطينية وتعزيزها، ولتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للشعب الفلسطيني.

وبينما نتطلع إلى تحسين الحالة الأمنية على هذا الجانب، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز بيئة مواتية للتعاون بين الجانبين. وينبغي للشركاء الدوليين أن يحثوا الطرفين على الكف عن الإجراءات الاستفزازية غير المجدية، بما في ذلك في القدس، وهي الإجراءات التي تقوض الثقة وتسبب تأخير آفاق التسوية المتفاوض عليها أو تهدد بالقضاء عليها. فالسلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتطلب من الطرفين اتخاذ خطوات هادفة.

والإجراءات الاستفزازية، بما فيها إطلاق الصواريخ من غزة، ينبغي إدانتها بالإجماع. فهذه الهجمات غير مقبولة وتتذكرنا على نحو مستمر بالتهديد الخطير الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة على المدنيين في غزة. ويجب على الفلسطينيين مواصلة بذل الجهود بشأن التعاون الأمني،

وتعزيز المؤسسات العامة وإنهاء التحريض. ويجب على أي حكومة فلسطينية أن تقبل المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية، والتي تشكل ركائز الدولة الفلسطينية المستقلة: وهي نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة. كما نحث إسرائيل على مواصلة تعزيز جهودها لردع ومواجهة ومقاضاة مرتكبي العنف ضد الفلسطينيين وجرائم الكراهية المتطرفة.

كما أود أن أؤكد مجددا أننا لا نقبل مشروعية استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. ولا نزال نعارض أي جهد لإضفاء الطابع القانوني على البؤر. ومصير المستوطنات القائمة يجب أن يتناوله الطرفان إلى جانب المسائل الأخرى المتعلقة بالوضع النهائي.

وأنتقل الآن إلى الحالة في سوريا، التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان لتهديد ملح وخطير. فنطاق الحملة الإجرامية التي يقوم بها نظام الأسد مروع، إذ قتل ١٠ ٠٠٠ من السوريين وجرح وسجن عشرات الآلاف، واستخدم التعذيب على نطاق واسع، وهناك أزمة متفاقمة باطراد فيما يتعلق بالأشخاص المشردين واللاجئين. والصراع يزعزع استقرار جيران سوريا أيضا. ففي الأردن وتركيا ولبنان، هناك فعلا عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين. وشهدت تركيا ولبنان مؤخرا امتداد أعمال العنف القاتلة إليهما عبر حدودهما.

ولا تزال الولايات المتحدة تدعم الاستجابة الإنسانية الدولية للأزمة في سوريا، إذ أنها قدمت أكثر من ٣٣ مليون دولار من المساعدات، تم إيصال معظمها من خلال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وسنواصل دعم من هم في أمس الحاجة لذلك.

وقبل يومين، أذن المجلس بإيفاد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، المكلفة برصد الامتثال لكامل مجموعة الالتزامات والواجبات المنصوص عليها في خطة النقاط الست التي وضعها المبعوث الخاص كوفي عنان. ونرحب بالبيانات الإيجابية من مختلف شخصيات وجماعات المعارضة السورية بشأن هذه البعثة الجديدة، مما ينم عن فهمهم لمدى اشتداد حاجة الشعب السوري للمساعدة، وفي آخر المطاف، للتغيير السياسي.

وقد قال السوريون إنهم يأملون أن تساعد هذه البعثة على تقييد وحشية النظام وتساعدهم على التمسك بحقهم في التعبير عن آرائهم بحرية، غير أننا جميعا متحفظون في ما لدينا من توقعات. فالسجل الطويل للنظام كله خداع واحتيال. وبالتالي، فإن بعثة الأمم المتحدة، وعلى غير المعتاد، تنطوي على المجازفة والخطر. وينبغي ألا يخطئ النظام الروسي، فسنراقب إجراءاته ليل نهار. وسنعمل على أن تكون هناك نتائج إذا واصل النظام السوري تجاهله لقرارات هذا المجلس، وتمادى في حملته الإجرامية مستخفا بإرادة المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن تقدير الولايات المتحدة لموظفي الأمم المتحدة، العسكريين والمدنيين، الذين ستتألف منهم هذه البعثة الجديدة. الولايات المتحدة تحث حكومة سوريا على اغتنام هذه الفرصة للتوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة قبل فوات الأوان.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم في ما لا يزيد على أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بعمله بصورة سريعة. والمرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص المكتوبة وتدلي بصيغة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيسة، على تولي رئاسة المجلس خلال شهر

نيسان/أبريل. ونحن نثق في قيادتكم وحكمتكم. كما أود أن اشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد لكم بأن لبنان سيظل ملتزما التزاما كاملا بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو يشيد، في هذا الصدد، بدور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأما فيما يتعلق بالحالة في سوريا، لا يزال لبنان متمسكا بموقفه القائم على المبدأ، المتعلق بدعم وحدة سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وحق شعبها في العيش في الحرية والسلامة والأمن. وبناء على ذلك، دعم لبنان المهمة التي كلف بها المبعوث الخاص المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

وفيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي الآن، أود أن أشدد على أن آخر بيان للمجموعة العربية الصادر في ١١ نيسان/أبريل (انظر SG/2182)، على الرغم من أوجه قصوره الكثيرة، ينبغي الثناء عليه لأنه ذكر الطرفين بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق. لكن بما أن البيان لم يبين تلك الالتزامات، أود أن أذكر بأنه، فيما يتعلق بالمستوطنات، تنص خارطة الطريق على أن تقوم "حكومة إسرائيل فورا بتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠١١، و ''أن تفكك جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، وفقا لتقرير ميتشل''. وعلاوة على ذلك، دعت المجموعة الرباعية في بيانها الأخير، ووفقا لبيانها الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، الأطراف إلى الكف عن الإجراءات الاستفزازية، إذا أريد للمفاوضات أن تكون فعالة.

ولن أتناول القائمة الطويلة لما يسمى بالبؤر التي أقيمت مؤخرا، أو الأنشطة الاستيطانية المتواصلة. غير أنني أود أن أوجه انتباه المجلس إلى آخر الحقائق. ففي ٤ نيسان/أبريل، أعلنت إسرائيل عن مناقصات لبناء ١ ١٢١ وحدة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة: ٨٧٢ منزلا جديدا في جبل أبو غنيم، الذي غير اسمه الآن إلى حار حومة، في القدس الشرقية، و ١٨٠ في جفعات زئيف، بالقرب من شمال القدس في الضفة الغربية، و ٦٩ في كاتزرين، في مرتفعات الجولان السوري المحتل.

أما بالنسبة للبؤر الاستيطانية، وفقا لصحيفة هآرتس الإسرائيلية الصادرة يوم الخميس الماضي، الموافق ١٩ نيسان/أبريل، فقد أقام المستوطنون الإسرائيليون ٢٠ منزلا جديدا على أرض فلسطينية مملوكة للقطاع الخاص، في البؤرة الاستيطانية المعروفة باسم أولبانة في مستوطنة بيت إيل. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أوامر صدرت في عام ٢٠١١ من الإدارة المدنية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية لوقف البناء في البؤرة الاستيطانية متسبيح كرميم، تم الانتهاء من بناء منازل جديدة، يسكنها مستوطنون إسرائيليون. المستوطنون ببساطة يتجاهلون هذا الأمر، ومن الواضح أن الجيش الإسرائيلي تجاهل عمليات البناء الجارية. ذكرت صحيفة هآرتس أيضا أنه بناء على توصية من وزير الدفاع باراك، سيطلب رئيس الوزراء الإسرائيلي، السيد نتنياهو، إلى حكومته التصويت على خطة لـ ''شرعنة'' مركز ثلاث بؤر استيطانية في الضفة الغربية - بروشين وسنسانا وراشاليم.

أود أن أكرر طرح السؤالين اللذين طرحتهما خلال مناقشتنا المفتوحة الأخيرة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.6706). ألا تتعارض هذه الأنشطة بوضوح مع الالتزامات بموجب خريطة الطريق؟ أليست هي استفزازية بشكل واضح؟

وهذان ليسا سؤالين بلاغيين. في الواقع، نحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للمجلس الإجابة على هذين

السؤالين. أنه بعدم الإجابة عليهما إنما للأسف يخفق مرة أخرى في الوفاء بالتزامه بالنهوض بمسؤولياته في صون السلام والأمن في منطقتنا من العالم.

أود أن ألفت الانتباه أيضا إلى التقرير الأخير الذي أصدره قبل شهر في ١٢ آذار/مارس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تحت عنوان ''الكيفية التي يحدث بها نزع الملكية''. يتناول التقرير الآثار الإنسانية لسيطرة المستوطنين الإسرائيليين على منابع المياه الفلسطينية، حيث يبيّن الكيفية التي أصبح بها في السنوات الأخيرة عدد متزايد من ينابيع المياه في المناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية هدفا للأنشطة الاستيطانية، التي حرمت الفلسطينيين من إمكانية الوصول إليها واستخدامها أو عرضتهما للخطر.

حدد مسح أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال عام ٢٠١١ ما مجموعه ٥٦ ينبوعا من هذه الينابيع، تقع الغالبية العظمى منها في المنطقة (ج)، على قطع أراض سجلتها الإدارة المدنية الإسرائيلية مملوكة للقطاع الخاص الفلسطيني. ووفقا للتقرير، فإن ٣٠ ينبوعا تقع تحت السيطرة الكاملة للمستوطنين، مع عدم إمكانية وصول الفلسطينيين إليها.

في ٢٢ حالة من الحالات الـ ٣٠، تم ردع الفلسطينيين من الوصول إلى الينابيع بأعمال التهديد والترهيب والعنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون. أما بالنسبة للينابيع الثمانية المتبقية تحت السيطرة الكاملة للمستوطنين، فقد مُنع الفلسطينيون في أربع حالات من إمكانية الوصول باستخدام العوائق المادية، بما في ذلك تسييج مناطق الينابيع مما يفضي الضم الفعلي للمستوطنة، وفي حالات أربع أخرى بعزل المناطق عن بقية الضفة الغربية بواسطة الجدار وإعلانها لاحقا مناطق عسكرية مغلقة.

ووفقا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تتعرض الينابيع الـ ٢٦ الأخرى لخطر استيلاء المستوطنين عليها، بما في ذلك تسيير دوريات منتظمة من قبل منسقي أمن المستوطنات. وتم تحويل بعض الينابيع إلى مناطق جذب سياحي للمستوطنين. إن تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا يدع مجالا للشك بشأن كيفية

''استيلاء المستوطنين على الينابيع واستغلالها وانعكاساتها لمتعددة على الحياة اليومية للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المتضررة، بما في ذلك تآكل مصادر رزقهم الزراعية''.

ويضيف التقرير أنه على الرغم من انخفاض عوائدها،

''لقد بقيت الينابيع أحد أكبر مصادر المياه لأغراض الري ومصدرا مهما لسقي المواشي. وإن كان بدرجة أقل، فالينابيع هي أيضا مصدر مياه للاستهلاك المنزلي. إن المنازل غير المرتبطة بشبكة المياه، أو تلك التي تصلها المياه على أساس غير منتظم، تعتمد عليها باعتبارها آلية لتغطية الاحتياجات المنزلية خصوصا خلال فصل الصيف''.

تشكل هذه الممارسات الإسرائيلية انتهاكا واضحا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وفي هذا الصدد، ليس من الضروري أن أذكر المجلس بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٢ بشأن حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. ذلك القرار ''يقر بأن الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان ولا بد منه للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الإنسان''.

ينبغي لمجلس الأمن أن يدين بأشد العبارات الممارسات الإسرائيلية وأن يدعم الحق الذي لا جدال فيه

للفلسطينيين فيما يتعلق بالمياه في أرضهم. أنه بعدم القيام بـذلك إنما للأسف سيخفق في الوفاء بالتزامه بالنهوض بمسؤولياته في صون السلام والأمن في منطقتنا من العالم.

أود أن اختتم بياني بالقول بقدر ما نعتبر خريطة الطريق جديرة بالثناء في دعوة جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب الخريطة، نجد أيضا أنه من غير المناسب كثيرا أنها تستخدم مصطلحا مثل "الدولة الفلسطينية المستقبلية". فدولة فلسطين ليست كيانا لتصبح دولة في المستقبل. فهي موجودة في الوقت الحاضر. وفي واقع الأمر اعترفت غالبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدولة فلسطين. بوصفها دولة فهي عضو كامل العضوية في منظمة اليونسكو. لكن دولة فلسطين هي دولة محتلة. وبالتالي فإنه لن يكون كافيا للمجلس أن يوصي الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. بل من واجب المجلس أيضا التأكد من إنهاء الاحتلال لدولة فلسطين.

وبناء على ذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخضع مسألة إقامة دولة فلسطينية لنتائج المفاوضات بين الفلسطينيين الإسرائيليين. وبخلاف ذلك، سوف تُمنح إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حق النقض على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني – وهو حق اعترفت الجمعية العامة به على أنه غير قابل للتصرف في عام ١٩٧٤ في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩).

نحن جميعا نعرف ذلك، ومنذ أن وجدت فكرة الحق غير القابل للتصرف طريقها للمرة الأولى في وثيقة سياسية – وهي ليست إلا إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في ٤ تموز/يوليو ١٧٧٦ – كان من الواضح أن المقصود بالحق غير القابل للتصرف هو الحق الذي لا يمكن التنازل عنه أو التفاوض بشأنه. ووفقا للواضع الرئيسي لإعلان الاستقلال، توماس جيفرسون، الذي كتب أنه لا يوجد شيء ثابت غير حقوق الإنسان المتأصلة وغير القابلة للتصرف، يمكننا أن نؤكد بدون أي احتمال للخطأ، أنه في حالة تقرير المصير للفلسطينيين، لا شيء غير قابل للتفاوض باستثناء حقه الأصيل وغير القابل للتصرف في إقامة دولة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن الـ ١٢٠ بلدا الأعضاء في حركة عدم الانحياز. سأبدأ بشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها للمجلس اليوم.

ما زالت حركة عدم الانحياز تعتقد اعتقادا راسخا بأن المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن، يجب أن يعمل على وجه السرعة، بحزم وبشكل جماعي لكي يفي بالتزامه الثابت ومسؤوليته تجاه تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي والبنود الراسخة في مرجعية عملية السلام، بما في ذلك قرارات هذا المجلس. من الواضح أن الإجماع العالمي على تحقيق استقلال فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية هو أمر طال انتظاره أكثر مما يجب وأن الاستمرار في تأجيله لن يعمل سوى على جعل هذا الهدف النبيل بعيد المنال. لذلك تؤكد الحركة مجددا على ضرورة اتخاذ إجراءات دولية حسنة التوقيت لأن الفرصة لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على حدود عام ١٩٦٧ تتلاشى بسرعة. ومن المحتمل إن الإخفاق في اغتنام هذه الفرصة سيدشن مرحلة أخرى من عدم الاستقرار وعدم اليقين واستمرار الصراع، الأمر الذي يجب تجنبه بأي ثمن.

وتأسف حركة عدم الانحياز لأن جميع الجهود التي بذلت حتى الآن من قبل الأطراف الدولية والإقليمية، بما في ذلك من قبل المجموعة الرباعية عبر اجتماعها المعقود في ١١ نيسان/أبريل، فضلا عن الجهود القيمة المبذولة من قبل الأردن لإحياء المفاوضات بين الجانبين، لم تتمكن من تحقيق أي تقدم. ويعود السبب وراء ذلك الفشل إلى العرقلة المتعمدة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتعود جذوره إلى رفض ذلك البلد احترام المعايير المعروفة فيما يتعلق بعملية السلام ورفض الالتزام بتلك المعايير، إلى جانب إصراره على الاستمرار بطريقة غير مشروعة وبقوة فيما يتصل بتغيير الحقائق الميدانية، في تناقض كامل مع هدف ومبادئ حل الدولتين.

وتثبت تلك الإجراءات زيف ادعاءات إسرائيل بأنها تقبل الحل وتقبل البيان الصادر عن المجموعة الرباعية وخريطة الطريق، وأنها تسعى فعلا لإنهاء الصراع. بل على العكس تماما، فإن التدابير الإسرائيلية المتخذة بطريقة غير شرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخصوصاً حملتها الاستيطانية التي تواصلها بطريقة غير مشروعة وعلى نطاق واسع، إنما تؤدي جميعا إلى ترسيخ احتلالها العسكري لتلك الأراضي لما يقرب من ٤٥ عاما، وإطالة أمد الصراع، بالإضافة إلى مواصلة الظلم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بالجهود الفلسطينية الرامية إلى استئناف مفاوضات ذات مصداقية على أساس الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل الموجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي من قبل الرئيس عباس، ودعوة إسرائيل إلى الاستجابة لتلك الجهود.

وتنوه حركة عدم الانحياز بمفاوضات الوضع النهائي، التي بدأت بالكثير من التفاؤل والأمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تحت رعاية الرئيس باراك أوباما، وبمشاركة المجموعة الرباعية ومصر والأردن. غير أن تلك المفاوضات، التي كانت تهدف إلى إبرام اتفاق في غضون عام واحد، انهارت بعد بضعة أسابيع فقط، بسبب رفض إسرائيل تجديد الوقف المفروض على الأنشطة الاستيطانية، ورفضها وقف حملتها الاستيطانية غير الشرعية، بالإضافة إلى رفض الالتزام بالمعايير المعتمدة دوليا بشأن إجراء المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وتواصل إسرائيل – على الرغم من ادعائها التعاون مع المجموعة الرباعية –، الانتهاك الصارخ لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق على أساس يومي، وخصوصاً ما يتعلق منها بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك تلك الناجمة عما يسمى النمو الطبيعي، وتفكيك جميع المواقع الاستيطانية.

وعليه فلا تزال مصداقية إسرائيل بوصفها شريكاً للسلام موضع شك خطير، مادام يتواصل تقويض جهود السلام. والأشد خطراً أن حل الدولتين القائم على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ – بوصفه الحل الأكثر قدرة على البقاء في صميم تسوية سلمية شاملة للصراع – قد بات مهدداً بشكل خطير. وفي المقابل تسود المناقشات الرامية إلى إيجاد حلول بديلة.

تدين حركة عدم الانحياز أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير الشرعية بجميع مظاهرها، إلى جانب جميع الممارسات الأخرى غير الشرعية التي لا يزال ذلك البلد يقوم بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدعو الحركة إلى وقف تلك الممارسات بصورة كاملة وفورية. وتشدد الحركة على ضرورة رفض المجتمع الدولي لجميع المحاولات غير القانونية الهادفة إلى تغيير التكوين الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة وتغيير طابعها ووضعها، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب عدم الاعتراف بتلك الممارسات. وندعو مجلس الأمن إلى تنفيذ قراراته ذات الصلة، وإلى بذل جهود حثيثة لمساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها للقانون الدولي،

بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلاً عن إجبارها على إنهاء احتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية الأخرى التي تعود إلى عام ١٩٦٧.

وتدعو حركة عدم الانحياز من جديد – في ضوء الظروف الميدانية العصيبة للغاية – إلى تنفيذ التوصيات التي قدمتها إلى المجلس في ١٨ كانون الثاني/يناير السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهناك ضرورة لاتخاذ تدابير محددة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتصدي للآثار الخطيرة لسياسات الاستيطان الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأرضه، بما في ذلك أعمال العنف التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والممتلكات. ويؤدي الاستعمار الإسرائيلي غير المشروع للأراضي المحتلة، وتشريد السكان المدنيين الفلسطينيين وفرض العقوبات الجماعية، إلى تعميق المعاناة الإنسانية ومشاعر اليأس في أوساط الشعب الفلسطيني، في حين تزداد تجزئة الأراضي وترابطها الجغرافي. وتثير تلك الحالة التوترات وعدم الاستقرار بشكل خطير ويجب أن تكون شاغلاً للمجلس، تماشيا مع الواجب المنوط به بموجب الميثاق فيما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، تقتضي الإعلانات الإسرائيلية الاستفزازية مؤخراً بشأن إنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، إلى جانب استمرار هدم المنازل الفلسطينية، والمحاولات الملتوية من جانب الحكومة الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على مخططات الاستيطان غير الشرعي، رد فعل عاجلا من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إن كان لنا أن ننقذ الحل القائم على الدولتين.

وعليه، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى مجلس الأمن إلى العمل ومطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال لالتزاماتها القانونية. ويجب عدم التسامح مع الذرائع غير المنطقية التي تسوقها إسرائيل لاتخاذ إجراءات غير قانونية، والتجاهل المتغطرس للقانون، والإفلات من العقاب على نحو صارخ. والاستنتاج الواضح هو أن السلطة القائمة بالاحتلال تعرقل عمدا تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالتالي، فإن تلك العرقلة تقتضي اتخاذ إجراءات ذات مصداقية من قبل المجلس، بما يتفق مع الواجبات المنوطة به بموجب الميثاق.

ويجب ألا تظل إسرائيل استثناء من كل قاعدة من قواعد القانون الدولي، في ذات الوقت الذي تتظاهر فيه بأنها عضو ديمقراطي وملتزم بالقانون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن تطالب إسرائيل وتجبر على التقيد بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق. فذلك هو السبيل الحقيقي المؤدي إلى المضي قدماً نحو استئناف المفاوضات المباشرة، بغية التوصل إلى تسوية سلمية تمس الحاجة إليها لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق جراء الحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة، وتدعو مرة أخرى إلى رفع الحصار الإسرائيلي غير الشرعي المفروض على القطاع بصورة كاملة وفورية، وفقا للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر العقاب الجماعي للسكان المدنيين تحت سلطة الاحتلال، وكذلك القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتغتنم الحركة هذه الفرصة لتعرب عن تأييدها لجهود المصالحة الفلسطينية، التي تواصل مصر رعايتها، وتأمل في أن تتحقق وحدة الصف الفلسطيني قريبا لصالح التطلعات

الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وتتطلع الحركة إلى هذا الإنجاز، وإلى إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية في الفترة المقبلة.

وتأمل حركة عدم الانحياز أن يكون عام ٢٠١٢ عاماً يتحقق فيه السلام والعدالة للشعب الفلسطيني في نهاية المطاف، بمن في ذلك اللاجئون، وأن يوضع فيه حد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بجميع جوانبه في نهاية الأمر. ولذلك، يجب على المجلس أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام جميع التزاماتها القانونية. ويجب أيضا على المجلس أن يساعد الأطراف عن طريق تحديد معايير واضحة، على النحو المنصوص عليه في قراراته، بشأن مفاوضات السلام وفق إطار زمني محدد، كي تؤتي ثمارها بصورة واقعية وتمكّن من الوصول إلى حل الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ليتحقق بذلك استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجميع جيرانها.

وعلى الدول الكبرى الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بدور حاسم في مجال دعم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية. ولا يزال من رأي الحركة أن بذل جهود ملموسة من قبل الجمعية العامة، فضلاً عن الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، لكفالة احترام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سيكون إسهاما حيويا. ووفقا لذلك، وجّه رئيس مكتب التنسيق في ١٦ كانون الثاني/يناير - بموجب قرار اتخذته الحركة في ذلك الصدد - رسالة أخرى إلى الممثل الدائم لسويسرا، بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف، يطلب فيها اتخاذ تدابير لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في أقرب وقت ممكن لذلك الغرض، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وترحب حركة عدم الانحياز بالنوايا الإيجابية التي أعربت عنها سويسرا في رسالتها المؤرخة ٢٢ آذار/مارس، وتأمل في أن تترجم تلك الجهود إلى إجراءات في ذلك الصدد في أقرب وقت ممكن. في الوقت الذي يجري فيه إضعاف الحل القائم على وجود دولتين بشدة، وينبغي تعزيزه، نشير إلى الطلب الذي قدمته فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن يعترف بالحقوق المشروعة والتاريخية للشعب الفلسطيني ويسهم في جهود السلام. نحن نقف حقا أمام منعطف حرج وعلينا جماعيا أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون المزيد من زعزعة الاستقرار واستمرار هذا الصراع المأساوي المدمر، وتعزيز السلام والعدالة والأمن بدلا من ذلك.

وأنتقل إلى لبنان، تدين حركة عدم الانحياز انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة هذا البلد وانتهاكاتها الخطيرة المتكررة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال التام لهذا القرار من أجل وضع حد لحالة عدم الاستقرار الحالية وتجنب تصعيد أعمال القتال.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد الحركة من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو قد تتخذها لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، فضلا عن أي تدابير لفرض ولايتها القضائية وإدارتها هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب الحركة إسرائيل بأن تتقيد بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بشكل كامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): أتحدث باسم المجموعة العربية، بصفتي رئيسا لها لهذا الشهر. أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

إن الإحاطة الإعلامية الدورية التي درجت الأمانة العامة على تقديمها شهريا إلى مجلس الأمن بشأن التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، عكست بشكل أو آخر فداحة الانتهاكات القانونية والإنسانية والسياسية الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أعمال توسعها المنهجي المتواصل وغير القانوني لحركة نشاطها الاستيطاني في عمق أراضي الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية وما حولها، وطردها للسكان العرب من منازلهم ومصادرتها للمزيد من أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة والعامة، مما أضعف من مقومات الدولة الفلسطينية وسلطتها الوطنية الفلسطينية.

إن المجموعة العربية، والتي تجدد استنكارها وإدانتها لكل هذه الممارسات الإسرائيلية الخطيرة التي كانت سببا مباشرا في تعثر جميع الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت حتى الآن من أجل استئناف مفاوضات السلام، بل وسببا في تنامي حالة الاحتقان والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ككل، يساورها بالغ القلق إزاء استمرار عجز المجتمع الدولي أمام جملة هذه الانتهاكات والتدابير الإسرائيلية العدوانية، مما شجع إسرائيل على مواصلة إصدارها للمزيد من القرارات الاستفزازية المعنية بإنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها، وذلك تكريسا لسياسة احتلالها للأراضي الفلسطينية، ولا سيما في مدينة القدس الشريف، التي سعت نحو تغيير طابعها الديمغرافي والتاريخي العربي والديني، وذلك في استباق خطير منها لنتائج المفاوضات.

إننا في المجموعة العربية، وإذ نعتبر جميع هذه الممارسات الإسرائيلية باطلة ولاغية وغير معترف بها استنادا لمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادئ خريطة الطريق، نطالب المجتمع الدولي اليوم، وبالأخص مجلس الأمن، بتحمل جميع مسؤولياته من أجل حمل إسرائيل على الوقف الفوري لكل سياساتها الخطيرة، بما في ذلك الإلغاء الفوري لجميع القرارات الأحادية الجانب غير القانونية التي اتخذتها في هذا الخصوص.

ونطالبها أيضا بالوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية، وذلك تمهيدا لتوفير المناخ الملائم والكفيل بالاستئناف العاجل وغير المشروط لمفاوضات السلام بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، قائمة على مبدأ حل الدولتين المنصوص عليه في خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

إننا، وإذ يقلقنا بشدة تواصل الحالة الإنسانية والاقتصادية الصعبة التي لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني منها نتيجة سياسة الاحتلال والإغلاق الإسرائيلي، نطالب إسرائيل بالرفع الفوري لتدابير إغلاقها لمعابر قطاع غزة، عملا بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وأيضا بإلغاء جميع حواجزها العسكرية في المدن والقرى الفلسطينية الأخرى التي تحد من حركة وتجارة الفلسطينيين. وكذلك وقف كل محاولاتها المتكررة لتجميد أموال الجباية الجمركية التابعة للسلطة الفلسطينية.

ونأمل من المجتمع الدولي تعزيز حجم مساعداته الاقتصادية والمالية والإنسانية للشعب الفلسطيني، ونحث الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها بتوفير مبلغ بليون دولار لتمويل ميزانية السلطة الفلسطينية لعام ٢٠١٢، وذلك عملا

بقرار اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، المعقود في آذار/مارس الماضي في بروكسل، وذلك من أجل تمكين السلطة من التغلب على عجزها المالي المتنامي والقيام بكل مسؤولياتها تجاه شعبها.

وفي السياق الإنساني، نطالب إسرائيل أيضا بالإفراج العاجل وغير المشروط عن الفلسطينيين الذين لا يزالون معتقلين بشكل غير قانوني في ظل ظروف صعبة وغير قانونية في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية.

إننا نجدد رفضنا وإدانتنا الكاملة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري. ونعتبر كل الإجراءات التي يمارسها هذا الاحتلال في الجولان السوري باطلة ولاغية، ونطالب بإزالتها.

كما ندين انتهاكات إسرائيل المتكررة لسيادة لبنان برا وبحرا وجوا، ونطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بتنفيذ واجباتها المحددة وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وفي مقدمتها تنفيذ انسحابها العسكري من الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحتلها.

وبشأن الأزمة في سوريا، فإن المجموعة العربية تساند قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وأيضا جميع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان من أجل تسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية استنادا إلى ما نصت عليه المرجعيات الخاصة بولايته، بما فيها قرارات جامعة الدول العربية ذات الصلة، التي تضمنت خريطة الحل السياسي للأزمة السورية وفقا للمبادرة العربية.

ونؤكد في هذا السياق، دعمنا لقرارات مؤتمر القمة العربية الأخير المنعقد في بغداد، والذي أدان الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحق المدنيين السوريين ودعا الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لجميع أعمال القتل وحماية المدنيين السوريين وضمان حرية التظاهرات السلمية والإطلاق الفوري لسراح كافة الموقوفين في هذه الأحداث، وسحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المدن والقرى والسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثة الإنسانية العربية والدولية.

ونأمل من الأطراف السورية المعنية تحمل جميع مسؤولياتها الوطنية والتقيد الدقيق في إطار من الشفافية الكاملة بجميع التزاماتها تجاه النقاط الست في خطة المبعوث الخاص المشترك، بما يكفل حقن دماء الشعب السوري الشقيق وتلبية تطلعاته المشروعة وإعادة الأمن والاستقرار في جميع أرجاء وطنه.

ختاما، نأمل بأن يقوم مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الحاسمة المطلوبة منه، في إطار مسؤولياته، من أجل دعم جهود إحياء فرص تحقيق الأمن والسلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.